وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم تجارية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

عنــوان الموضـوع:

دور الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية

من وجهة نظر عينة من مسيري مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الناشطة بولاية المسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

إعـداد الطالبة :

- نسيمة شبيح

إشراف الدكتورة:

- سامية خرخاش

نوقشت وأجيزت علنيا يوم الأربعاء 20 جوان 2018 م. التقدير مشرف جدا

أعضاء لجنـة المناقشة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
فرحات عباس	جامعة المسيلة	رئيسا
سامية خرخاش	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
نبيلة ميمون	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

«رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين» الأية 19 من سورة النمل

وصلى اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم القائل: «من لا يشكر الناس لا يشكر الله»

الحمد الله الذي مناعي بالوصول إلى هذه المنزلة التي ماكنت لأبلغها إلا بفضله فالحمد الله عزو جل الذي. ألهمني الصبر والثبات ومدني بالقوة على مواصلة مشواري الدراسي.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة المشرفة سامية خرخاش التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها، وأراءها السديدة التي كانت عونا لي في إتمام هذا سوف البحث كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على ما يقدمونه من التوجيهات والتوصيات. كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان الي كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل

اهداء

بحمد لله وشكره، تممنا المشوار وبعونه سنغادر هذه الديار وأملنا أن نكون من أحسن الزيار، وان نترك أجمل الذكريات للأحباب والاخيار بفضله وصلنا وبه نجني الثمار.

أهدي ثمرة نجاحي إلى من كان سببا لوجودي ورمز الفخري وسندي إلى صاحبة القلب الرحيم والصدر الحنون إلى التي احتضنت خوفي حين ارتجفت وجففت دموعي حين بكيت وغمرتها السعادة حين نجحت إلى أمي الغالية

إلى من فارق الحياة وترك فراغا لا يملؤه إلا الصبر والإيمان بالله غز وجل منذ ربعات طفولتي إلي قدوتي رمز عزتي ومحمل فخري أبي الحنون رحمه الله واسكنه فسيح جنانه، إلي رمزي الثاني أخي الغالي نبيل.

إلى عزيزاتي اخواتي الغاليات فايز، زهوة، خيرة، أولادهم وأزواجهم،

إلى إخواني وسند في الحياة أخي العزيز محفوظ، جمال، فريد، عاشور، إلى كل من يميت إلى بصلة اخوالي وخالاتي، أعمامي، عمتي الغاليين وإلى براعم العائلة الكتاكيت الصغار، أمينة، قيس، مصطفي الحبيب، عبد الحي، محمد فيراس، محمد أمين، محسن، يوسف، مراد، هيبة الرحمان، رامي.

إلى من حبهن مثل أخوات واصارحهن رفيقاتي وصديقتي دلال الحنونة حكيمة الرائعة والطيبة، سليمة البشوشة، سارة ومباركة.

إلى رفيقتي دربي واغل ما في الوجود عزيزتي شماء، نسيمة، سمية، سلمى، إلى رفيقة العمر وبهجة الصدر والصعبة المزاج حبيبتي كريمة.

إلى كل من علمي حرف وكل من كان عونا وسندا لي في مشواري الدراسي إلى كل من يحمل لي في قلبه ذرة حب وإلي كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	
الاستهلال	
كلمة شكر	
إهداء	
مقدمة	أ-هـ
الجانب النظري :مدخل نظري حول ضمانات البنكية الدولية و تمويل التجارة الخارجية	
تمهيد	7
1- ماهية الضمانات البنكية الدولية	16-8
1-1: مفهوم الضمانات البنكية الدولية	9-8
1-2: أنواع الضمانات البنكية الدولية	11-9
1-3: دراسة الضمانات البنكية الدولية	13-11
1-4:عملية سير الضمانات البنكية الدو لية	16-13
2-أهم مخاطر التي تغطيها الضمانات البنكية الدولية	20-16
2-1: مفهوم مخاطر البنكية	16
2-2:أنواع المخاطر البنكية	19-16
2-3:وسائل الحد من المخاطر البنكية	20-19
3-عموميات حول التجارة الخارجية	23-20
3-1: مفهوم التجارة الخارجية	21-20
3-2: أسباب قيام التجارة الخارجية	22-21
3-3:الأهداف الأساسية للتجارة الخارجية	23-22
4-التمويل القصير والمتوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية	33-23
4-1: إجراءات التمويل	26-23
4-2: الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي	32-26
4-3:قرض المشتري وقرض المورد	32

4-4:التمويل الإيجاري والائتمان الإيجاري	33
الخلاصة	34
الجانب التطبيقي :دراسة ميدانية لعينة من مسيري مجموعة من البنوك التجارية و المؤسسات الاقتصادية	
تمهيد	36
1- منهجية البحث وإجراءات الدراسة الميدانية	43-37
1-1: مقياس متغيرات الدراسة	38-37
1-2: معيار القياس أو مسطرة القياس	41-38
1-3: صدق أداة الدراسة	41
1-4: ثبات أداة الدراسة	41
1-5: المعالجة الإحصائية	42
1-7: مجتمع وعينة البحث	43
2- عرض وتحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات	55-43
2-1: وصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة	48_43
2-2: اختبار الفرضيات الدراسة	49-48
2_3 :تحليل فرضيات الدراسة	55-49
خلاصة الفصل	56
خاتمة	60-57
قائمة المراجع	64-61
الملاحق	75-66
فهرس المحتويات	78-76

مقدمة

تعتبر التجارة الخارجية العصب الأساسي الذي يحرك الاقتصاد من خلال توفير التمويل اللازم للأنشطة مهما اختلفت الأنظمة الأساسية للدولة. إذ لا يمكن لأي دولة أن تعيش في عزلة عن العالم الخارجي مهما اكتفت ذاتيا، فالدولة كالأفراد تستطيع إنتاج كل ما تحتاج إليه من سلع وفقا لإمكانياتها المتاحة لديها .

لقد مرت التجارة الخارجية بعدة مراحل قبل الوصول إلى ما هي علية اليوم، انطلاقا من المقايضة مرور بالاقتصاد الموجه وصولا الى اقتصاد السوق ويمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها شكل من التدفقات المالية الخدمات والمعلومات التي يتم تبادلها عبر العالم مهما كانت الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المعتمدة.

إن توسع العلاقات التجارية بين مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية أدى إلى تعقد العمليات التجارية وزيادة مخاطرها،وهذا بسبب انعدام الثقة التي تنشأ بين المتعاملين الاقتصاديين والعادات والقوانين في الدولة، ومنه تكمنأهمية البنوك في عملية تمويل التجارة الخارجية و من خلالتقوية الثقة المكسورة بين الاعوان الاقتصاديين وكذا دراسة العلاقة بين هذه البنوك و الاعوان الاقتصاديين و المستفيدين من خدمات هذه البنوك وذلك بتقنيات وتسهيلات دفع تضمن السير الجيد للمعاملات دون أي مشاكل مع توفير وسائل لتغطية أخطار محتملة الوقوع جراء التعامل بمثل هذه الصفقات ،من بينها الضمانات البنكية الدولية التي تستعمل كوسيلة للتعويض في حالة ما إذا تم فسخ العقد المتفق.

أولا: الإشكالية

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف تساهم الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية؟

من هذه الإشكالية تفرعت منها الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما مدي مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائري؟

2-ما تأثير الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية؟

3-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لا راء مفردات العينة الدراسة حول مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية تعزى للبيانات الشخصية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

على ضوء ما سبق يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1-تساهم الضمانات البنكية الدولية بدرجة **متوسطة** في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية؛

2-الضمانات البنكية الدولية لها تأثير إيجابي في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية؛

3-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأراء مفردات العينة حول مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية تعزى للبيانات الشخصية؛

ثالثا: دوافع اختيار الموضوع

تتمثل دوافع الاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

1-الرغبة والميول الشخصي في تناول مثل هذه المواضيع؛

2-ابراز آلية لتسوية التجارة الخارجية بطريقة الضمانات البنكية الدولية؛

3- معرفة مدى استخدام البنوك الجزائرية لتقنيات التمويل الحديثة ؛

رابعا:أهدف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية :

1-محاولة التعرف علي أهم مصادر تمويل التجارة الخارجية؛

2-دراسة أهم أنواع الضمانات البنكية الدولية وكيفية دراستها؛

3-إبراز أهم المخاطر التي يمكن تغطيتها من خلال الضمانات البنكية الدولية؛

خامسا: أهمية الدراسة

1-تظهر أهمية البحث في محاولة دراسة الضمانات البنكية الدولية من خلال مدى مساهمتها في تسهيل المعاملات التجارية؛

2-مدى تأثير النظام المصرفي في تمويل التجارة الخارجية والتقنيات المستعملة لتسييرها وتفادي المخاطر والمشاكل وما هي الضمانات المتخذة لتنمية الصادرات والواردات؛

3-تزايد أهمية ودور الخدمات المالية في النشاط الاقتصادي بشكل عام وذلك على (مستويين المحلي والدولي)؛

سادسا: حدود الدراسة

لبلوغ الأهداف المتاحة، تم رسم حدود لهذه الدراسة، سنذكرها كالتالي:

-الحدود الموضوعية: القاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالضمانات البنكية الدولية والتجارة الخارجية والتمويل بمختلف صوره؛

-الفترة الزمنية: اعتمدنا في هذا البحث على الدراسة الاستبيانية والاستطلاعية حول أراء المسيرين في البنوك والمؤسسات حول الموضوع وقد استغرقت مدة الدراسة والتحليل لهذا الاستبيان شهرا كاملا انطلاقا من 10 أفريل الى6ماي؛

-الحدود المكانية: يتناول هذا البحث عينة من مسيرين في البنوك التجارية والمؤسسات الاقتصادية الناشطة في ولاية المسيلة؛

سابعا: منهج البحث

الأسلوب الذي تم اعتماده في هذه الدراسة هو الأسلوب الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال التطرق الي مختلف مصادر تمويل التجارة الخارجية وعرض أهم الضمانات البنكية والى المخاطر التابعة لها، أما في الجانب التطبيقي استخدمنا دراسة الحالةلاختبار فرضيات الدراسات عن طريق استبيان وزع على عينة من المسيرين في مؤسسات المالية ومؤسسات الاستيراد والتصدير ثم تم تحليل الاستبيان باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss.

أما بالنسبة للتوثيق فاتبعنا طريقة الـ APA (AMERICAN PSYCHOLOGICAL ASSOCIATION) لجمعية علماء النفس الامريكيين التي تعتمد على التوثيق في المتن.

ثامنا: الدراسات السابقة

فمايلي يمكن عرض أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة:

1-دراسة بونحاس عادل 2014 تحت العنوان دور الاعتماد المستندي ي في ضبط التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير. حيث تهدف هذه الدراسة الي تحديد أهمية تقنية الاعتماد المستندي في البنوك التجارية الجزائريةودورها في عملية تمويل التجارة الخارجية من الاستيرادوتصدير دون الإشارة الي الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية وهذا ما يميز دراستنا؛

أهم النتائج المتواصل إليها هذه الدراسة تتعامل البنوك التجارية من خلال تقنية الاعتماد المستندي بالمستندات كمبدأ أساسي بالإضافة الي مبدأ الاستقلالية كما انها تلعب دور الوسيط بين المستورد والمصدر.

2 -دراسة صليحيه بوسليماني ،2013 تحت العنوان تغطية مخاطر تمويل التجارة الخارجية عن طريق الوساطة المالية دراسة الحالة بدر، لنيل شهادة ماجستير حيث تهدف هذه الدراسة تمويل التجارة الخارجية حيث تتطرق الي مساهمة الوساطة المالية في التجارة الخارجية والاليات التي تعمل وفقها الوسائط المعتمدة للتدخل في مجال التجارة الخارجية دون الإشارة الي الضمانات البنكية الدولية وكيفية سير عملية الضمانات البنكية الدولية وهذا ما يميز دراستنا

أهم النتائج المتواصل إليها إلى أن الوساطة المالية تخدم التجارة الخارجية عن طريق الأساليب القانونية والتنظيمية المنصوص عليها في قانون النقد والقرض وهذا ما أدي الي تحفيز ممارسة التجارة الخارجية الدولية في الجزائر؛

تاسعا: صعوبات البحث

من بين العوائق التي واجهتها أثناء هذه الدراسة ما يلي:

-قلة المراجع التي تخص الموضوع؛

-اهمال العمال في البنوك التجارية محل الدراسة لاستمارات الاستبيان وعدم رغبتهم في الإجابة عليها لأسباب مختلفة وغير موضوعية؛

عاشرا: هيكلة البحث

تم تقسيم البحث إلى جانبين الأول نظري والثاني تطبيقي كالتالي:

الجانب النظري:مدخل نظري حول الضمانات البنكية الدولية و تمويل التجارة الخارجية تم تقسيمه الي أربعة اجزاء،حيث نتطرق الى ماهية الضمانات البنكية الدولية نتناول فيها مفهوم وأنواع ودراسة الضمانات البنكية الدولية ثم نتطرق الى أهم المخاطر التي تغطيها الضمانات البنكية الدولية نتعرف على مفهوم المخاطر البنكية وأنواعها ووسائل الحد من الاخطار البنكية ثم سنتطرق الى عموميات حول التجارة الخارجية سنتناول فيها مفهوم التجارة الخارجية وأسبابها والأهداف الأساسية للتجارة الخارجية وفي الأخير نتطرق للتمويل القصير والمتوسط وطويل الاجل للتجارة الخارجية.

الجانب التطبيقي: دراسة عينة نتعرف فيها على وجهة نظر عينة من مسيرين في المؤسسات المالية والمؤسسات الاستيراد والتصدير حول موضوع البحث وفي الأخير الخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والاقتراحات ثم أفاق البحث.

الجانب النظري

مدخل نظري حول الضمانات البنكية الدولية

وتمويل التجارة الخارجية

تمهيد:

تستعمل الضمانات البنكية الدولية كوسيلة ائتمانية لمنح تسهيلات مصرفية خارجية، كونها أداة توفر حماية والأمان للمتعاملين الاقتصاديين، وتعمل على التقليل من مخاطر محتملة الوقوع جراء عملية الائتمان، لذا تلجأ البنوك لطلبها تفاديا للمشاكل التي قد تنشأ بينه، وبين أطراف العملية الممولة لعدم إلتزام الطرفين بواجباتهما التعاقدية حتى يضمن كل منهم الحصول على حقه كاملا.

إن التطورات التي شهدتها الساحة العالمية في جميع المجالات خاصة فيما يخص المعاملات الدولية وانتشار مبدأ حرية التبادل التجارة الذي منع التدخل الحكومي في تنظيم العلاقات الاقتصادية الخارجية، أزداد حجم هاته المعاملات وأصبحت البنوك التجارية تلعب دورا رئيسيا في مجال تمويل التجارة الخارجية.

سنتناول في هذا الجانب النظري مفاهيم حول الضمانات البنكية والتجارة الخارجية، حيث سنتطرق إلى ماهية ضمانات البنكية الدولية نتناول فيه مفهوم وأنواع ودراسة الضمانات البنكية ثم نتطرق الى أهم المخاطر البنكية نتعرف على مفهوم مخاطر البنكية وانواعها، ووسائل حد من المخاطر البنكية، ثم نتطرق الى عموميات حول التجارة الخارجية نتناول فيها مفهوم التجارة الخارجية وأسبابها والأهداف الأساسية للتجارة الخارجية في الأخير نتطرق للتمويل القصير والمتوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية.

1-ماهية الضمانات البنكية الدولية

الضمانات البنكية الدولية وسيلة تسمح للعملاء الحصول على تمويلات من طرف البنك من جهة أخرى أداة اثبات حق البنك في الحصول على أمواله.

1-1 مفهوم الضمانات البنكية

إن أهم تعاريف الضمانات البنكية نذكرها في الآتي:

الضمان هو التحقق المادي لوعد المدين الى البنك في تشكل التزام سيعود للدائن بالربح وذلك حسب إجراءات مختلفة. (الطاهر لطرش A2003 ،ص 75)

- يعرف الضمان على أنه "وثيقة تعهد المصرف برصد مبلغ معين لحد تاريخ معين يتضمن تنفيذ شخص وهو زبون المصرف الالتزام اتجاه الشخص الثالث (المستفيد) في حالة التزام الزبون التزاماته"؛ (شاكر القزويني، 1992،ص،127)
- الضمانات البنكية هي "عبارة عن وسائل وأدوات المواجهة مختلف الأخطار المرتبطة بالقرض، كإعسار المقترض أو إفلاسه، كما يمكن تعريفها أيضا على أنها عبارة عن تأمين ضد الأخطار المحتملة فيما يتعلق بعمليات الاقتراض للمصرف وتمكينه من استرجاع قرضه"؛ (عبد الحق بوعتروس،2000، ص57).
- تسمى الضمانات البنكية بالكفالة الخارجية (كفالة البنوك):"هي عبارة عن تعهد كتابي صادر من بنك محلي بناء على طلب أحد البنوك لمراسلة في الخارج يدفع مبلغ معين خلال مدة معينة ولجهة معينة (المستفيد المقيم) إذا ما أجل العميل غير المقيم المكفول من البنك المراسل بالوفاء بالتزاماته؛ تصدر هذه الكفالات لصالح الجهة المقيمة عند ما يرسل البنك المراسل في الخارج تعليماته الى البنك المحلي برقية، بالتلكس، الفاكس أو عن طريق سويفت، عندها يجب التأكد من مطابقة الرقم السري مع المبلغ والبيانات الأخرى الخاصة بإصدار الكفالة ومن ثم يتم الإصدار بنفس الطريقة

وخطوات الكفالة المحلية وتسلم نسخة اصلية للمستفيد ونسختين الى البنك المراسل الأجنبي مع اشعار قيد العمولة والمصاريف". عبد الحق بوعتروس،2000، ص57).

-يمكن القول إن الضمانات البنكية الدولية هي ذلك الضمان الذي يقدم من طرف الزبون لتأمين سداد القرض وفوائده وبالتالي توفير الحماية والاطمئنان لكل من المتعاملين ضد مخاطر محتملة الوقوع؛

1-2 أنواع الضمانات البنكية الدولية:

إن أهم أنواع الضمانات البنكية الدولية هي: (قاسيمي آسيا، 2012، ص ص 173 174).

* . **ضمان استرجاع التسبيق:** في التعاملات التجارية الدولية يقرض المورد على المستورد تسديد قيمة تتراوح من 15٪ الى 20٪ من مجمل الصفقة لتغطية النفقات الأولية، وهي يتطلب من المستورد أن لا يدفع التسبيق إلا إذا تحصل على ضمان إعادة أو استرجاع التنسيق في حالة تخلي المورد على التزاماته التعاقدية، وتنتهي صلاحية هذا الضمان عند تسليم البضاعة.

*. **ضمان الدفع:** هو ضمان بأمر المستفيد من البنك لكل المبالغ التي تعود له في إطار القروض (قروض المستورد أو قروض المورد) الممنوحة من البنك أو عدة بنوك في عدة بنوك في بعض المعاملات التجارية لمستورد أجنبي، وهو ضمان يبدأ تاريخ صلاحيته منذ إصداره، وضمانات الدفع تكون سارية المفعول عند تاريخ ارسالها، وتبقى صحية للضمانات التي تعطي للقروض الخارجية الى غاية التسديد الكلي للقروض الذي من أجله أرسل، وقيمة الضمان مساوية لسعر البيع الكلي.

*. **رسالة القرض:** يتم بنوك الولايات المتحدة الأمريكية منع كل من يضع كفالة أو ضمانات الطلب الأول وهذا بناء على القانون الفدر إلى **1879 م**، هذا ما أدى بالبنوك الأمريكية إلى ابتكار ما يسمى برسالة الاعتماد (القرض).

حيث كان يستعمل في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن مع التطور الذي شهدته التجارة الدولية، خاصة في الآونة الأخيرة انتشر في جل أنحاء العالم، وهذا طبعا بعد اعتراف غرفة التجارة الدولية به سنة **1983** م من خلال **400** اعتماد مستندي، ورسالة القرض مدة صلاحيتها يشترط فيها أن تكون

معلومة وقابلة للتجديد، ويستعمل منها إلا ثلاث وثائق وهي الفاتورة التجارية –وثيقة نقل–وثيقة عدم الدفع وهذا ما يفرقها عن الاعتماد المستندي.

⋆. **الضمان الاحتياطي (Laval)**: يمكن أن يتضمن دفع مبلغ ورقة تجارية أو مبلغ شيك كليا وجزئيا، ضامن الاحتياطي، وضمانه هذا يجعل الورقة أداة معززة في التداول، وبالتالي يصبح بإمكان الزبون استخدامها في دفع التزاماته.

ويعبر عن الضمان الاحتياطي بكتابة عبارة "مقبول كضمان احتياطي" أو أية عبارة مماثلة، على نفس الورقة التجارية أو على نفس الشيك (على وجههما) أو على الورقة المتصلة بهما أوفي سند منفصل يبين فيه مبلغ الكفالة ومكان إصدار واسم المضمون فضلا عن توقيع الضامن، ويعتبر الضمان الاحتياطي حاصلا بمجرد توقيع ضامن الوفاء على وجه الشيك أو الورقة التجارية. (رحيم حسين، 2008، ص242)

⋆– **ضمان حسن التنفيذ أو حسن الختام:** لكل عقد التجاري لابد أن ينتهي ويكون من طرف المورد واجب عليه، لذا وضع ضمان حسن التنفيذ أو حسن الختام يهدف أساسا إلى تعويض المستورد بمبلغ محدد مسبقا وإذا لم هذا الأخير بما تقدم به المصدر (سلعة أو خدمة).

وفي حالة ما إذا تأخر المصدر بالتزاماته التعاقدية بما يتعلق بتوعية السلع أو جودة ودقة الخدمة المقدمة، كان بإمكان المستورد أن يتوجه إلى بنك الضمان مطالبا بجزء أو بكل مبلغ الضمان على أن لا يتجاوز طلبة مبلغ الضمان، ويبدأ العمل بهذا الضمان ابتداء من تاريخ إصداره كما يبقى صالحا إلى غاية تاريخ الإلغاء الذي يرسل فيه هذا الضمان، ويمكن لهذا تاريخ أن يتغير وأن يلغي الضمان قبل موعده في حالة ما إذا تم الإمضاء على المحضر من طرف أطراف التعاقد (المصدر المستورد). (القانون المدني الجزائري، 14أوت 1992، المادة رقم 91 –12).

⋆. **ضمان القبول المؤقت:** يستعمل هذا النوع من الضمان في حالة الاستيراد المؤقت لآلات أو معدات يعاد تصديرها بعد مدة لغرض القيام بمعارض دولية على سبيل المثال.

عموما فإن عملية الاستيراد تخضع لدفع حقوق ورسوم جمركية والمستفيد من هذا النظام (قبول مؤقت) يستفيد من عدم دفع هذه الحقوق إذا تعهد بإعادة تصديرها عند نهاية العمل بها.

لهذا تلتزم إدارة الجمارك المستورد بتقديم ضمان القبول المؤقت، ففي حالة ما إذا بيعت هذه المعدات من طرف المستورد، ولم يعيد تصديرها فإن على هذا الأخير أن يدفع الرسوم أو الحقوق الجمركية الخاصة بالمواد المستوردة. هذا الضمان مبلغه يعادل قيمة الحقوق والرسوم الجمركية المفروضة، ورسالة هذا الضمان ليست وثيقة بنكية بل هي وثيقة مقدمة من طرف مصلحة الجمارك، ويستعملها البنك لضمان زبائنه وهي**D18**و**D48** مدة سريان هذا الضمان وقت دخول المعدات المستوردة وينتهي بإعادة تصديرها إلى بلدها الأصلي. (شاكرالقزويني،1992، ص132)

*. **ضمانات أخرى:** مثل تحرير كمبيالات من طرف العميل الدائن لصالح البنك أو يرهن له أوراق مالية للتداول في البورصة، وتتمتع الأوراق المالية الحكومية بقيمة افتراضية أكبر عادة، وقد يشترط البنك ضمانات أخرى كعدم هبوط ودائع العميل عن مستوى معين، أو عدم حصول المؤسسة أو العميل على قروض أخرى إلا بموافقة البنك. (سليمان ناصرة،2012، ص 112)،

3-1 دراسة الضمانات البنكية

تتمثل دراسة الضمانات البنكية في مايلي:

1-3-1 - شروط الضمانات البنكية الدولية.

للضمانات البنكية الدولية ثلاثة شروط مشتركة بين جميع الضمانات نذكر منها (عوف محمد الكفراوي، 2001، ص197).

- **حسن النية:** يجب أن يتم الاتفاق علي حسن نية المتعاقدين وذلك للحفاظ على مصالحهم؛
- **الشفافية:** يجب أن تتخلي الضمانات بمبدأ الشفافية في سير المعاملات التي تتم بين المتعاملين ليتسنى لها الاطلاع عليها ومعرفة مدى قدرة مانح الضمان على الوفاء بالتزاماته المتفق عليها وهذا بإشهار لتفادي المشاكل التي قد تحدث بين الأطراف المتعاقدين؛

- **عقوبة الافراط:** للدائن الحرية التامة في طلب الضمانات التي ترغب فيها من المدين ولكن الافراط فيها أمر مرفوض قانونا سواء كان في بداية الانشاء أو عند تنفيذه من طرف المدين في حالة ما إذا لم التزاماته؛

1-3-2 قيمة واختيار الضمان

تتمثل قيمة واختيار الضمان البنكي الدولي فيما يلي (نادي الدراسات الاقتصادية: 8/2/ 2018 h16:04 -WWW.ciubhada jeeran.com.)

1-2-3-1 قيمة الضمان:

إن طلب الضمانات من قبل البنك، يفتح الباب لتساؤل حول العديد من المسائل المرتبطة بهذه الضمانات، ومن بين هذه التساؤلات، قيمة الضمان.

فعندما يقدم البنك على طلب ضمان من المؤسسة التي تريد أن تقترض منه، فهو يصطدم بمشكلة أولى هي ما قيمة هذا الضمان؟ وفي الواقع لا يمكن أن تنتظر إجابة قاطعة في هذا الخصوص باعتبار أنه لا يوجد قانونا يحدد هذه القيمة. ومع ذلك، يمكننا أن نتصور بأن قيمة هذا الضمان لا يمكن أن تتجاوز مبلغ القرض المطلوب.

وعلى هذا الأساس، يمكننا أن نرجع تحديد قيمة الضمان إلى بعض الاعتبارات التي تساعد البنك على القيام بهذه الخطوة. وأولى هذه الاعتبارات هي ما يتعلق بالعرف البنكي، فالبنوك بصفة عامة لها عادات وتقاليد مكتسبة في شأن الضمانات، كما أن تجاربها المتراكمة في هذا الميدان يجعلها قادرة على تحديد قيمة الضمان المطلوب حسب طبيعة كل نوع من أنواع القروض، وفي هذا المجال ليس هناك أحسن من وجهة نظر البنك طبعا، من أن تكون قيمة الضمان مساوية لمبلغ القرض، بحيث يسمح له ذلك بانتظار موعد التسديد في طمأنينة، ولكن ذلك أمر نسبي بطبيعة الحال.

كما أن هناك اعتبارات أخرى تدخل في تحديد قيمة الضمان وهي ترتبط بالشخص أو المؤسسة التي تطلب التمويل، فالمؤسسة التي تتمتع بسمعة جيدة في السوق قد تكون الضمانات المطلوبة منها لا تخضع

إلا لاعتبارات شكلية. كما أن شخص لا يمكنه أن يعطى ضمانات إلا في حدود ما يملك، وقد يدفع عدم كفاية ما يملك إلى اللجوء إلى أطراف أخرى لضمانه أمام البنك.

أ. **اختيار الضمانات**

تعتبر عملية اختيار الضمانات مشكل من المشاكل التي تواجه البنك في قضية الضمانات وفي الحقيقة سمحت التجارب البنكية والعرف البنكي المتولد عنها إلى خلق عادات وصيغ لاختيار الضمانات، وتتركز هذه الصيغ بالخصوص على الربط بين أشكال الضمانات المطلوبة ومدة القرض المتوجهة لتغطيته.

وفي هذا المجال، وإذا كان الأمر يتعلق بقروض قصيرة الأجل، حيث أجال التسديد قريبة واحتمالات تغير الوضع الراهن للمؤسسة ضعيفة ويمكن توقعها بشكل أفضل، كما أن هذه القروض ليست بالكبيرة، في هذه الحالة يمكن أن يكتفي البنك يطلب تسبق على البضائع أو كفالته من طرف شخص آخر كضمان.

ولكن عندما يتعلق الأمر بالقروض متوسطة وطويلة الأجر حيث آجال التسديد بعيدة وتطورات المستقبل غير متحكم فيها تماما، فإن البنك يمكن أن تكون هذه الضمانات بتوافق مع طبيعة القروض، ويمكن أن تكون هذه الضمانات متجسدة في أشياء ملموسة، وذات قيمة وتأخذ شكل رهن هذه الأشياء وأهم هذه الأشياء واهم أنواع هذه الضمانات هي الرهن العقاري

4-1 -عملية سير الضمانات البنكية الدولية:

إن عملية سير الضمانات البنكية الدولية تتمثل في: (أمينة ايدرى ،2011، ص 27)

1-4-1 يتقدم الأمر إلى بنكه المتواجد بلده (البلد الأجنبي) يطلب إصدار ضمان لصالح المستفيد في البلد الأخر بناء علي طلب المستفيد بأن يكون البنك مصدر ضمان في بلده وليس في بلد الأمر بسبب اختلاف القوانين المعمول بهما في البلدان واختلاف الولايات القضائية، حيث يطلب البنك في البلد الأجنبي من مراسله في بلدا لمستفيد إصدار الضمان لصالح المستفيد بناء علي طلب الامر، مقابل ضمان مضاد بصدره الأجنبي لصالح البنك في بلد المستفيد أو العكس.

يمكن تحديد نقاط هامة في عملية إصدار الضمان الدولي فيما يلي.

- يجب أن يحدد العميل في طلب إصدار الضمان لصالح المستفيد غير المقيم كافة شروط الضمان وبياناته تحديد اوضحا؛
- يرسل البنك المحلي إلى مراسله في الخارج طلب إصدار الضمان أو الاشتراك في إصداره لصالح المستفيد غير المقيم، ويجب أن يذيل الطلب بتوقيعين معتمدين لدي المراسل، وأن تراعي الدقة في صياغة بيانات الضمان وشروطه والغرض منه؛
- يجب أن يتضمن الطلب تعهد من البنك الحلي بأن يرد للمراسل أية مبالغ قد يطالب بدفعها بموجب الضمان، وفي حالة ما إذا أراد المستفيد غير المقيم بالمطالبة بدفع كل أو جزء من قيمة الضمان يتعين إخطار العميل لتدبير المقابل بالعملة المحلية؛
- حصول البنك من عميله علي تعهد بقبوله تحمل أية فروق قد تنشأ نتيجة تغير سعر الصرف؛

1-4-2 العلاقة بين مختلف أطراف الضمان

تتمثل العلاقة بين مختلف أطراف الضمان في ما يلي:(بوكونة نورة ،2012، ص ص 36 37).

- **العلاقة بين المصدر والبنك والضمان المضاد:**

بغض النظر عن التعاملات التجارية العادية التي تنشأ بين المصدر وبنكه، هناك علاقة تنشأ بينهما في إطار الضمانات البنكية الدولية، إذ يقوم المصدر بوضع مبلغ مالي في رصيده لدى بنكه الضامن

المضاد، ليتمكن هذا الأخير من إصدار ضمان لصالحه اتجاه المستورد شروط أن يحترم المصدر وواجباته التعاقدية وأن يؤديهما على أتم وجه وفي الوقت المتفق عليه.

وفي كثير من الأحيان، يكون بنك الضامن المضاد مجبرا على دفع مبلغ الضمان المستفيد، إذ لم يقم المصدر(الأمر) بآداء التزاماته وعليه قبل أن يصدر البنك والبنك الضامن المضاد الضمان لصالح المصدر، يجب ان يتأكد من قدرته المالية وأن يطلب منه طلب فتح الضمان بتسريح يجعل حسابه مدينا.

ورغم التعامل المستمر بيت المصدر وبنكه إلا أنه لا يجوز لهذا الأخير رفض دفع مبلغ الضمان للبنك الضامن في حالة طلبه من طرف المستورد(المستفيد)، لأنه مبدأ من مبادئ الضمانات أنها لأول طلب.

- **العلاقة بين البنك الضامن والضامن المضاد:**

تعد طريقة إصدار الضامن من غير المباشر الأكثر انتشارا في مجال المعاملات الدولية، إذ يقوم البنك الضامن بإصدار الضمان وإرساله بنفسه، وذلك بعد تلقيه ضمانا من طرف البنك الأجنبي عن طريق التلكس أو السويفت، إذ كلا البنكان يخدم مصلحته ومصلحة زبونه بالدرجة الأولى، فالبنك الضامن يصدر الضمان لصالح زبونه (المستورد)، أما البنك الضامن المضاد يصدر الضمان لصالح البنك الضامن. وخلال مدة صلاحية الضمان يعمل عمل البنك على إعلام البنك الآخر بكل معلومة من شأنها ان تؤثر على الاتفاق بين زبونيهما (المستورد والمصدر).

كما يكون البنك الضامن ملزما بإعلام الضمان المضاد بعد قيامه بمراجعة طلب دفع مبلغ الضمان أخذ بعين الاعتبار.

- علاقة الاعمال التي تربط بينهما؛
- تمكن بنك الضامن المضاد من تحذير المصدر، اذ هذا الأخير تظلما اتجاه عملية الدفع، أو البحث عن حل ودي مع المستفيد؛

- **العلاقة بين البنك الضمان والمستفيد:**

يسمى بنك المستفيد بالبنك الضامن، إذ يعمل لحساب زبونه والذي يدعي المستفيد (المستورد)، وذلك من خلال تعهده بدفع الضمان ولأول طلب في حالة ما إذا أخل المصدر (الأمر) بالتزاماته المنصوص عليها في العقد.

ورغم أن البنك الضامن يعمل على خدمة مصحة زبونه (المستورد) إلا أنه عليه التأكد من توفير شروط طلب دفع مبلغ الضمان، والتي تذكر منها:

- أن عملية وضع الضمان حيز التنفيذ قد تمت أثناء سريان مدة الضمان؛
- أن طلب الدفع يكون مرفقا بوثائق خاصة بعقد الضمان؛

- أن لا يتعدى المبلغ المطلوب قيمة الضمان في التاريخ وضعه حيز التنفيذ (أي الأخذ بعين الاعتبار كل التخفيضات). اذ يقوم البنك بمراجعة ملف طلب الضمان في مدة تتراوح بين يوم الى ثلاثة أيام؛

2 أهم المخاطر التي تغطيها الضمانات البنكية الدولية:

سيتناول هذا الجزء المفاهيم النظرية للمخاطر البنكية، وأنواعها ووسائل الحد منها.

2-1مفهوم المخاطر البنكية

- يمكن تعريف المخاطر البنكية بالنسبة للعمل البنكي على انها تلك الانحرافات التي تنشأ وتحقيق نتاج لتمكن البنك من تحقيق نتائج غير مطابقة للأهداف المسطرة في ظل ظروف غير مؤكدة بعد قيام البنك بوظائف معينة تتعلق نتائجها بالمستقبل قد تخص قرار التمويل، الاستثمار وغيرها؛ (فضيل فارس ، 2013، ص 105).
- نعرف المخاطر البنكية "بانها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين"؛ (علي سنوسي، 2016، ص 233)
- نعرف المخاطر البنكية "بأنها حالة عدم التأكد المتعلقة بحصول الربح أو الخسارة، كما يمكن تعريفها بأنها "احتمال أن يكون توقع ما خطأ "؛ (مروان النحلة، 2010، ص 3)

ومنه يمكن القول بأنها المخاطر البنكية هي الخسائر المادية أو المعنوية التي يتكبدها البنك نتيجة لقيامه بنشاط معين يتصف بعدم انتظام وتذبذب عوائده نظرا لحالة عدم التأكد من نتائجه.

2-2 أنواع المخاطر البنكية:

تتمثل أنواع المخاطر البنكية كالآتي: (عبد المنعم، نزار سعد الدين العيسى، 2004، ص 191)

* **مخاطر سعر الفائدة:** ويعتبر سعر الفائدة من متغيرات البيئة الخارجية للبنوك لأن البنك الواحد في نظام مالي متعدد البنوك لا يستطيع أن يؤثر في سعر الفائدة ولذلك فان البنك يتعرض لمخاطر تغيره ، وتحصل هذه المخاطر عموما بشكلين هما :أولا تؤدي التغيرات غير المتوقعة بسعر الفائدة إلى انخفاض

القيمة السوقية لمحفظة الاستثمارات .Investment portfolio ثانيا: تنعكس التغيرات غير المتوقعة في سعر الفائدة على إيرادات البنك نتيجة لاختلاف تأثيراتها على عوائد الموجودات وتكاليف المطلوبات بدرجات متفاوتة، ونبين فيما يلي تأثيرات كل الشكلين من المخاطر.

* **مخاطر عدم السيولة Illiquidity Risk:** تتعرض البنوك من حين إلى آخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم ولابد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات إما بالاحتفاظ بملغ احتياطي بشكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى البنوك أو مؤسسات أخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد. وجميع هذه الموجودات في الواقع لا تحمل أي عوائد أو أن عوائدها منخفضة، لذا فان زيادة حجمها بالتأكد يؤثر على إيرادات البنك وربحيته.

* **مخاطر السعر :(Price Risk)**: هو خطر تدني القيمة السوقية لأحد الأدوات المالية بمرور الزمن، بسبب التدني في أسعار الصرف وأسعار الفوائد، ويحدث مثل هذا الخطر عندما يطرأ تغيير في أسعار الصرف وأسعار الفوائد، حيث يؤدي هذا التغير إلى تغير في قيمة الأصل، ونظرا لأن المصرف يقوم بالاستثمار في محافظ أوراق مالية، فإنه عرضة بشكل كبير لأن تنخفض أسعار هذه الأوراق محققة بذلك خسارة له. ويختلف هذا الخطر عن الخطر الانتمائي، فهو يهتم بتغير السعر الذي يمكن أن ينشأ، بغض النظر عن الوضع المالي للمدين. (مروان النحلة، 2010، ص 35).

* **مخاطر التضخم** ((Inflation Risk: وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة وتعتبر المصارف أحد أكبر المتضررين من التضخم وذلك لأن النسبة الأكبر من أصولها تكون بشكل قروض. فمثلا لو قام أحد البنوك بإقراض شخص **100** ألف دينار، ومن ثم حدث تضخم بنسبة **5**٪ فان سداد الشخص لمبلغ **100** ألف دينار الان يعادل **952** ألف، وذلك لأن قيمة النقود قد انخفض وأصبحت قوتها الشرائية أقل. (مروان النحلة، 2010، ص 36).

* **مخاطر الصرف:** هي تلك المخاطر الناجمة من التغيرات التي تمس أسعار العملات الصعبة مقارنة بالعملات الوطنية، حيث تؤثر هذه المخاطر حتما على عوائد البنك وأيضا على رأسماله. فعلى سبيل المثال في حال قيام البنك باقتراض أموال من السوقين: سوق رؤوس الأموال والسوق النقدي بعملة أجنبية،

ثم يقوم بإقراضها لزبائنه بعملة أخرى، فإذا حدثت تغيرات في قيمة العملات التي ترتبط بقيمة الصرف المحلية فهناك احتمال تعرض البنك إلى مخاطر. (فضيل فارس، 2013، ص ص 107 ،108)

* **مخاطر تشغيلية:** إن المخاطر التشغيلية مثلها مثل المخاطر السابقة تؤثر بالسلب على أداء البنك وسمعته، ذلك لكون هذه المخاطر تتعلق بسير آداء البنك وتنظيمه، وهي المخاطر التي تتبلور من خلال:

- عدم فعالية الرقابة الداخلية للبنك؛
- عدم كفاءة بعض موظفيه، أو ارتكاب البعض للأخطاء المهنية؛
- عند أعمال الغش، الاختلاس والتزوير؛
- الأخطاء المصاحبة لاستخدام نظام المعلومات، أو ربما تلك التي تنجر عن عدم فعاليته، أو الأعطال التي تصيبه؛
- أسباب خارجية قد تتمثل في الظروف الخارجية غير المتوقعة والتي بالطبع لا تكون في صالح البنك؛ (فضيل فارس، 2013، ص ص 108 ،109)

*. **خطر الوفاء:** وهي حالة قيام البنك بدفع أمواله قبل أن يتأكد من أنه سيقوم باستلام ما سيدفعه الطرف الآخر، إضافة إلى خطر الإخفاق في الدفع من الطرف المقابل.

*. **خطر القطاع:** وهذا ينشأ بسبب، اهتمام البنك عند تقديم قروضه بتحليل مخاطر المقترض نفسه مع عدم الاهتمام بالقطاع الذي ينتمي اليه المقترض، واهمال الحصول على معلومات تتعلق بالقطاع والسوق الذي يعمل به المقترض.

*. **خطر الائتماني:** ويأتي هذا من اخفاق الطرف الآخر من تأدية التزاماته المالية تجاه البنك، وبالتالي يكون العلاج من خلال وقف التعاقد مع أمثال هؤلاء العملاء، وكذلك التركيز على جميع المعلومات الصحيحة عن المقترضين قبل إقراضهم.

*. **مخاطر العمل المصرفي الدولي:** وهذه تتعلق بالبنوك ذات الطبيعة الدولية، إذ تتعرض إلى خسائر مالية نتيجة اعتبارات خارجة عن ظروف عملها، وقد تكون لأسباب سياسية دولية. (عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، 2006، ص ص 227، 228)

*. **مخاطر أخرى:**

تتمثل المخاطر الأخرى في مايلي: (سمير الخطيب،2005، ص 245)

- **المخاطر القانونية:** يقصد بها حدوث التزام غير متوقع أو فقد جانب من قيمة أصل نتيجة عدم توفر رأي قانوني سليم أو عدم كفاية المستندات؛
- **مخاطر الالتزام:** ويقصد بها تعرض البنك لعقوبات سواء في شكل اجراءات مالية أو الحرمان من ممارسة نشاط معين نتيجة ارتكابه مخالفات؛
- **مخاطر استراتيجية:** وهي تنشأ نتيجة لغياب استراتيجية مناسبة للبنك، ويقصد بالاستراتيجية المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل، في ضوء الظروف البيئة العامة وظروف المنافسين واعتمادا على تحليل القوة الذاتية؛

3-2 وسائل الحد من المخاطر البنكية:

لعل من مهام الصرفي أساسا العمل على إيجاد الوسائل التي شأنها أن تحد من الأخطار المرتبطة بنشاطه خاصة ما تعلق منها بعمليات الإقراض، فحذر الصرفي وحرصه الدائم على الحفاظ على الرشادة

المالية للمؤسسة البنكية تلزمه على مواجهة الأخطار التي يقدر أنها يمكن أن تقع له، وذلك باستعمال الوسائل والإجراءات التالية. (أبو عتروس عبد الحق،2000، ص 55،)

* .**التعامل مع عدة متعاملين:** تجنبا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيها يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين، فإنه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد، غير محدد من المتعاملين، حتى إذا وقع ما لم يكن في الحساب من عسر، وإفلاس لأحد المتعاملين أو بعضهم فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون عناء كبير.

* .**توزيع خطر القرض: إذا** كان حجم القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على المؤسسات مالية أخرى، حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لأخر ويتحمل مسؤولية ذلك لمفرده بمركزه المالي ككل.

* .**تمويل أنشطة وقطاعات مختلفة:** إن البنك تجنبا منه لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود في أحد القطاعات دون غيرها، يلجأ إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة والقطاعات، حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط أو قطاع معين بأرباحه من نشاط أو قطاع أخر.

* . **عدم التوزيع في منح الائتمان: إن** البنك التجاري يهدف أساسا إلى الربح والذي يكون الموجه الرئيسي لنشاطه، لذلك فإنه يراقب نفسه باستمرار تجنب للغرور بقرض الربح المتوقع، ويعمل على عدم التوسع في منح الائتمان دون حدود، بل يقدم ذلك في حدود إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض، وكذا هيكله المالي خاصة ما تعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

3 عموميات حول التجارة الخارجية

التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسته الاعتماد المتبادل بين دول العالم، ويزايد هذا الاعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الاقتصادية والسوق.

1-3 مفهوم التجارة الخارجية.

تعددت الصيغ المختلفة لمفهوم التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها، فقد عرفت تاريخيا بأنها تمثل " أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات.

كما عرفت التجارة الخارجية أيضا باعتبارها عملية التبادل التجاري في سلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف ال تجارة. (حسام علي داود، وآخرون، 2002، ص 13)

أما مفهوم العام للتجارة الخارجية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة (انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص) تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أوبين حكومات أو

منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة. وقد تتحول التجارة الدولية إلى تجارة داخلية، مثل ما حدث مع تكتل الاتحاد الأوروبي. (يوسف سعداوي ،2010، ص 12)

مما سبق يمكن تعريف التجار الخارجية على أنها تلك المعاملات التجارية التي تتم بين الدولتين أو أكثر، أو هي حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود السياسية لدولة ما الى دولة أخرى.

2-3 أسباب قيام التجارة الخارجية.

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، أومآ يسميه الاقتصاديون بمشكلة **الندرة النسبية** **.scarcityofe Re-sources**وذلك بسبب محدود الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة والمتداخلة، إلى جانب ضرورة استخدام هذه الموارد بشكل أمثل.

يمكن تلخيص اهم أسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية: (حسام علي داود، وآخرون، 2002، ص ص 16 17)

⋆.عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة علي تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا؛

⋆ . تفاوت التكاليف، وأسعار عوامل الإنتاج والاسعار المحلية لكل دولة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، وذلك من خلال تحقيق وفورات الحجم .ale Economies of sc مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفسي السلعة في دولة أخرى؛

⋆. اختلاف مستوي التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة الأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للمورد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا، وعلى العكس من ذلك في حالة انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا، حيث يخضع الإنتاج لسوء الكفاءة الإنتاجية، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية .؛

⋆ . الفائض في الإنتاج المحلي، الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفير كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا؛

⋆ . السعي إلي زيادة الدخل القومي، اعتمادا على الدخل التحقيق من التجارة الخارجية، وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة، محليا، وتحقيق الرفاه الاقتصادية؛

*. الأسباب الاستراتيجية والسياسية، المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجر بها عالميا؛

* . عدم استطاعة الدولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من سلع وذلك بسبب الميزات الطبيعية والمكتسبة وبسبب اختلاف ظروف الإنتاج لكل سلعة؛ (نداء محمد الصوص، 2008، ص 10)

*. التحصيص الدولي: حيث ان كل دولة تتحصص في انتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية مما يزيد من إنتاجها ووجود فائض لديها في هذه السلع وبالتي عليها استبدال لها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع تلك الدول بدورها بميزة في إنتاجها؛

وهذا التحصيص يؤدي إلى انشاء مشروعات كبيرة وهذا يؤدي إلى تقليل التكلفة المتوسطة الكلية للوحدة الواحدة نتيجة وفورات الحجم الكبير. (نداء محمد الصوص، 2008، ص11)

3-3 الأهداف الأساسية للتجارة الخارجية.

يمكن إبراز هذه الأهداف بما يلي:(شقيري نوري موسي وآخرون ،2015، ص ص 21 22)

* .الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ أن التصدير يؤدي إلي زيادة الناتج القومي مما ينعكس علي وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والاساسية، والعكس صحيح إذ ان ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج القومي وتخفيض مساهمته في الدولة، وزيادة البطالة وتدهور مستوى معيشة الافراد؛

* . السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التصدير وزيادة الدخول والناتج القومي؛

*إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محليا بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضا، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة، ومن جهة أخرى فإن هناك بعض السلع التي يمكن إنتاجها محليا، ولكن تكون تكاليف إنتاجها أعلى من تكلفة

استيرادها وهنا تلعب الإجراءات الحكومية دورا كبيرا في هذا المجال ويسود هذا الوضع غالبا في الدول النامية؛

*. نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء إعادة هيكلة البنى التحتية للدولة؛

* .الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الامن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فعلى سبيل المثال استطاعت الهند أن تصدر البرامج وتنافس الدول المتقدمة؛

*. دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلال والتوازن في موازين المدفوعات؛

*. دراسة السياسات المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك؛

* . دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الاقتصادية الدولية وسماتها المميزة؛

4-التمويل القصير والمتوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية:

يعتبر تمويل التجارة الخارجية، من أهم العمليات وأحد انشغالاتها الرئيسية لأي دولة خاصة في الوقت الذي صارت فيه التجارة الخارجية همزة وصل بين البلدان والركيزة الأساسية لكل اقتصاد وأداة فعالية لزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة.

4-1 إجراءات التمويل

يتخذ إجراءات التمويل ثلاثة اشكال رئيسية. وتختلف عن طرق التمويل الأخرى في كون هذه الأخيرة هي عبارة عن عمليات دفع وقرض في أن واحد.

4-1-1 القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير:

يقترن هذا النوع من التمويل بالخروج الفعلي للبضاعة من المكان الجمركي للبلد المصدر، وتسمي بالفروض الخاص بتعبئة الديون لكونها قابلة للخصم لدى البنك. ويخص هذا النوع من التمويل الصادرات التي يمنح فيها المصدرون لزبائنهم أجلا للتسديد لا يزيد عن **18** شهرا كحد أقصى. وأكثر الأنظمة ارتباط بهذا النوع من تمويل وهو النظام الفرنسي، ويشرط البنك عادة تقديم بعض المعلومات قبل الشروع في إبرام أي عقد خاص بهذا النوع من التمويل وتنفيذه، وهذه المعلومات هي على وجه الخصوص. (الطاهر لطرش،B 2007،، ص113).

- مبلغ الدين؛
- طبيعة ونوع البضاعة المصدرة؛
- اسم المشترى الأجنبي وبلده؛
- تاريخ التسليم وكذلك تاريخ لمرور بالجمارك؛
- تاريخ التسوية المالية للعملية

وحسب التنظيم الفرنسي المعمولة به، يتم التفرقة ما بين الديون التي يتم تعبئتها بدون موافقة مسبقة و الديون التي لا يتم تعبئها إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الهيئات المعنية، ففي الحالة الأولى، يمكن أن تدرج كل الديون التي لا تزيد مدتها عن ستة **(06)** أشهر **و** الديون التي تصل أجال تسديدها الى ثمانية عشر **(18)** شهرا ولكنها عندما تتعلق فقط بتصدير مواد تجهيز .وفي الحالة الثانية ،يمكن أن تدرج تلك الديون الناشئة عن تنفيذ بعض الخدمات التي تتبع إرسال التجهيزات فعلا الى المستوردين ،ويدرج أيضا ضمن هذا النوع تلك الديون التي تزيد عن ستة **(6)** أشهر وتقل عن ثمانية عشر **(18)** شهرا و لكنها عندما تتعلق فقط بتصدير مواد استهلاكية .(الطاهر لطرش،B 2007 ، ص 113).

4-1-2 التسبيقات بالعملة الصعبة

تمكن للمؤسسات التي قامت بعملية تصدير مع السماح بأجل للتسديد لصالح، زبائنها أن تطلب من البنك القيام بتسبيق بالعملة الصعبة، وبهذه الكيفية تستطيع المؤسسة المصدرة ان تستفيد من هذه التسبيق في تغذية خزينتها، حيث تقوم بالتنازل عن المبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية. وتقوم هذه المؤسسة بتسديد هذا المبالغ إلى البنك بالعملة بهذه الكيفية إذا كان التسبيق المقدم قد تم بالعملة الصعبة التي كانت هي العملة التي تمت بها عملية الفوترة.

أما إذا كان التسبيق يتم بواسطة عملة صعبة غير تلك التي يقوم الزبون الأجنبي أن يسوي دينه بها، فإن المؤسسة المصدر يمكنها دائما أن تلجأ إلى تغذية خزينتها بالكيفية التي رأيناها سابق، ولكن يجب عليها أن تتخذ احتياطاتها، وأن تقوم بعملية تحكيم على أسعار الصرف في تاريخ الاستحقاق.

وتجدر الإشارة إلى أن مدة التسبيقات مالم تقم المؤسسات بالأرسال الفعلي للبضاعة إلى الزبون الأجنبي، ويمكن إثبات ذلك بكل الوثائق الممكنة وخاصة الوثائق الجمركية الدالة على ثبوت عملية التصدير. (الطاهر لطرش،ب 2007، ص ص 113 114)

4-1-3عملية تحويل الفاتورة

تحويل الفاتورة هي آلية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون في غالب الامر مؤسسة قرض بشراء الديون التي يملكها المصدر على الزبون الأجنبي، حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين وضمان حسن القيام بذلك. وبهذا فهي تحل محل المصدر في الكائنية، وتبعا لذلك فهي تتحمل كل الاخطار الناجمة عن احتمالات عدم التسديد، ولكن مقابل ذلك، فإنها تحصل على عمولة مرتفعة نسبيا قد تصل الى **4%** من رقم الأعمال الناتج عن عملية التصدير.

وعملية تحويل الفاتورة هي عبارة عن ميكانيزم للتمويل قصير الأجل باعتبار أن المصدرين يحصلون على الصفقة مسبقا من طرف المؤسسات المحصصة التي تقوم بهذا النوع من العمليات قبل حلول أجل التسديد الذي لا يتعدى عدة أشهر. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تتيح للمؤسسات المصدر الاستفادة من بعض المزايا الهامة نذكر منها على وجه الخوص ما يلي.

- إن تحويل الفاتورة يسمح للمؤسسات من تحسين خزينتها ووضعيتها المالية وذلك بالتحصيل الأني لدين لم يحن أجل تسديده بعد؛
- تستطيع المؤسسات المصدرة بهذا التحصيل من تحسين هيكلتها المالية وذلك بتحويل ديون أجلة إلى سيولة جاهزة؛
- تخفيف العبء الملقى على المؤسسة فيما يخص التسيير المالي والمحاسبي والإداري لبعض الملفات المرتبطة بالزبائن، وذلك بأن تعهد بهذا التسيير إلى جهة أخرى هي المؤسسات المتخصصة في هذا النوع من العمليات؛ (الطاهر لطرش،B 2007، ص ص 115 116)

2-4 الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي

ا-الاعتماد المستندي

أولا: مفهوم الاعتماد المستندي: هو اعتماد يفتحه البنك بناء على طلب أحد عملائه لصالح طرف ثالث يسمى المستفيد بضمانه مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل. (شريف علي الصوص،2012، ص 195)

- من حيث الغرض منها: يعرف الاعتماد المستندي في هذا الإطار، بأنه وسيلة من وسائل الدفع المستخدمة في التجارة الدولية؛
- أما من حيث الالتزام الناشئ بموجبها وطبقا لهذا المدخل يعرف الاعتماد المستندي بأنه "تعهد مكتوب يصدره بنك يسمى البنك فاتح الاعتماد –بناء على طلب عملية (طلب فتح الاعتماد) يتعهد هذا البنك بمقتضاه لطرف ثالث يسمى المستفيد (المصدر)، بأن يدفع أو يقبل أو يخصم قيمة الكمبيالات المصاحبة لمستندات الشحن طالما كانت تلك المستندات مطابقة لشروط هذا التعهد؛
- أما من الناحية التقنية فالاعتماد المستندي يعني الدفع مقابل المستندات، وهي الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالات في مجال التجارة الخارجية، فهو عميلة قرض من نوع الالتزام بالإمضاء بناء على طلب المستورد **(مشتري البضاعة)** الذي طلب فتح اعتماد مستندي من أحد البنوك في الداخل لصالح المصدر، بعد أن يكون الطرفان قد اتفقا على شروط العقد بكل تفاصيله، مع تحديد نوع الاعتماد الذي

فتحه، وبموجب هذا الالتزام البنك يقوم البنك بدفع مبلغ معين للمصدر مقابل حيازة الوثائق المتعقلة بالسلع محل العقد؛ (عبد المطلب عبد الحميد، لا توجد السنة، ص 248)

وخلاصة القول إن الاعتماد المستندي هو تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قام فعلا بأرسال البضاعة المتعاقد عليها.

ثانيا: أنواع اعتماد مستندي

ا-اعتماد مستندي قابل للإلغاء: وهو تعهد ملزم، إذ يمكن الأمر بفتحه، أي المستورد، إلغاؤه أو تعديله، بمفرده وبإرادته، مع إشعار البنك بذلك، كما يمكن أيضا البنك الفاتح له إلغاؤه، حتى بعد استلام المستندات ووصول البضاعة. وحيث إن هذا النوع من الاعتمادات لا يمنح إي ضمان، فإننا لا نجد تطبيقه في الواقع، وحتى إن وجد فما بين الشركة وفروعها أو ما بين متعاملين في درجة عالية من الثقة المتبادلة، أي أن الاعتماد المستندي في هذه الحالة هو مجرد ترتيب أو إجراء وليس التزاما تجاه المصدر.

ب-اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء (أو قطعي): هو تعهد ملزم من البنك الفاتح للاعتماد بدفع مبلغ البضاعة (المبينة في المستندات) إلى المصدر لحساب المستورد. وفي هذا النوع من الاعتمادات يكون تعهد البنك بالدفع ملزما له أمام المصدر، ولا يمكن التراجع عن هذا الالتزام أو تعديله إلا إذا حصل اتفاق بينهما. (رحيم حسين، 2008، ص 248)

ج -الاعتماد المستندي غير القابل الإلغاء والمعزز: confirmed irrévocable

هو الاعتماد الذي يقوم بتعزيز بنك اخر **(إعادة بنك المصدر)**. بعبارة أخرى يتعهد البنك أخر **(بنك مصدر)** بالدفع عند تقديم المستندات المعينة والموضحة بالاعتماد المستندي، وهنا نجد أنه يوجد بنكان يتعهدان بتعهدات بالدفع وليس فقط بنك المستورد.

د-الاعتماد المستندي غير القابل الإلغاء وغير المعزز: (irrévocable no -confirmed):هو الاعتماد الذي يكون به بنك المستورد فقط يتعهد بالدفع وهذا النوع غير شائع حاليا لعدم ثقة المصدرين ببنوك دولة أخرى. (رحيم حسين، 2008، ص 249)

هـ -الاعتماد بالقبول: (Acceptance crédit): وهو الاعتماد الذي يتم الوفاء فيه عن طريق كمبيالة مؤجلة الاستحقاق مسحوبة على البنك المكلف بالدفع المحدد في الاعتماد ويوقع هذا البنك الكمبيالة بالقبول، ويمكن للمستفيد ان يقوم بتظهير هذه الكمبيالة تظهيرا ناقلا للملكية كما يمكن له ان يقوم بخصمها.

و-**الاعتماد المضمون:** scoured crédit : في حالة الاعتمادات المضمونة، تكون المستندات صادرة لأمر البنك أو البنك أو مظهره من البائع إلي البنك، وفي هذه الحالة إذا لم يدفع المشترى قيمة البضاعة إلى البنك، قام البنك باستلام البضاعة وبيعها والحصول على حقه.

وعادة لا يقبل البنك فاتح الاعتماد غير المضمون إلا إذا كان لديه غطاء نقدي أو عيني للاعتماد أو كان متأكدا من قوة مركز عملية في الوفاء. (عبد المطلب عبد الحميد، لا توجد السنة، ص ص 257 258)

ثالثا: أطراف الاعتماد المستندي

يتضمن فتح الاعتماد المستندي وجود أطراف مختلفة: (شريف على الصوص، 2012، ص 197)

أ-**المستورد importer:** هو الشخص أو الجهة التي تطلب فتح الاعتماد بأن يتقدم بطلب رسمي يطلب فيه من البنك بأجراء ما ملزم لفتح الاعتماد، ويطلق عليه أحيانا المسحوب إليه consigner عند إصدار بولص الشحن.

ب-المستفيد: هو المصدر البضاعة بحيث يفتتح الاعتماد لحسابه أو صالحة، وتصرف إليه قيمته عندما يتقدم من بنكه مبررا الوثائق والمستندات التي تثبت شحن البضاعة. كما يمكن أن يكون المستفيد هو جهة الشحن أو كما يسمى الشاحن عندما يقوم بتسليم البضاعة للناقل ليتولى شحنها إلى بلد المستورد.

ج-البنك فاتح الاعتماد: ويطلق عليه اسم البنك مصدر الاعتماد isslngponk عندما يقوم بإصدار كتاب الاعتماد الذي يتعهد بموجبه بالدفع أو القبول أو تداول المستندات.

د-البنك المبلغ للاعتماد : the advising ponk هو البنك الذي يعهد له البنك فاتح الاعتماد بتبليغ شروط وتفاصيل الاعتماد للمستفيد وقد يكون فاتح الاعتماد، في حالة قيامه بإبلاغ الاعتماد مباشرة للمستفيد، كما يطلق عليه the confirming ponk إلا أن هذه الأخيرة قد يكون بنكا أخر غير البنك المبلغ الاعتماد إذا ما كان يسمح بحرية تداول المستندات.

أما البك الذي يتولى في نهاية المعاملة دفع قيمة المستندات فانه يسمى بالبنك الدفع وهو البنك الذي أصدر كتاب الاعتماد، وقد يكون البنك الدافع هو البنك المعزز للاعتماد في حالة امتناع البنك مصدر الاعتماد عن الدفع لأي سبب من الاسباب (عبد العزيز 1978)

ب-التحصيل المستندي

أولا مفهوم التحصيل المستندي: هو التمويل البنكي لصفقة الاستيراد على أساس استلام وثائق العملية من قبل المستورد، مع إرفاقها بكمبيالة تحظي بقبول من قبل المستورد أو مقابل دفع المبلغ عند استلام الوثائق، إذا التحصيل المستندي يقوم وفق الشكل التالي، (عبد القادر بحيح، 2017، ص 332)

الشكل رقم (1): التحصيل المستندي

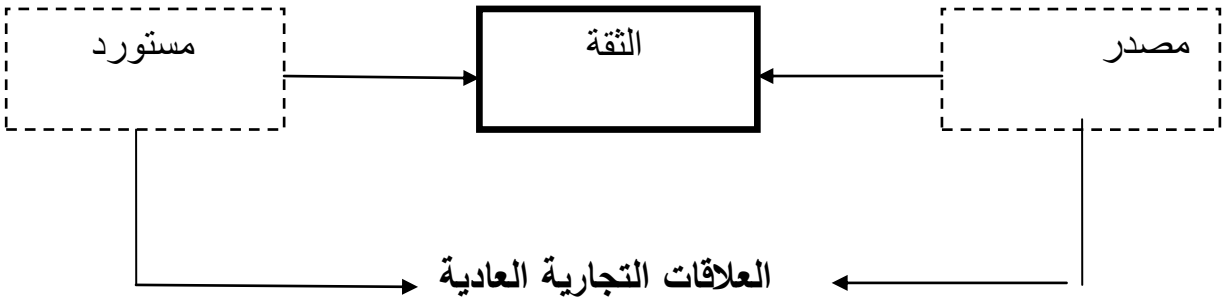

المصدر: عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، الطبعة الثانية، منشورات دار الخلدونية، الجزائر،2017 ص 333.

*يقصد بالتحصيل تلقي بنك ما امر من مصدر البضائع أو الخدمات يحول مستندات شحن إلى المستورد في بلد أخر. مقابل الحصول على قيمة هذه المستندات سواء تم ذلك نقدا أو مقابل توقيع على سفتجة تستحق في وقت لاحق. (علودة نجمة دامية،2014، ص 95).

ثانيا أنواع التحصيل المستندي:

ا-**المستندات مقابل الدفع:** في هذه الحالة يستطيع المستورد أن يستلم المستندات عن طريق البنك مقابل دفع مبلغ الفاتورة التي تحويل إلى صاحبها.

الشكل رقم (2): مستندات مقابل الدفع

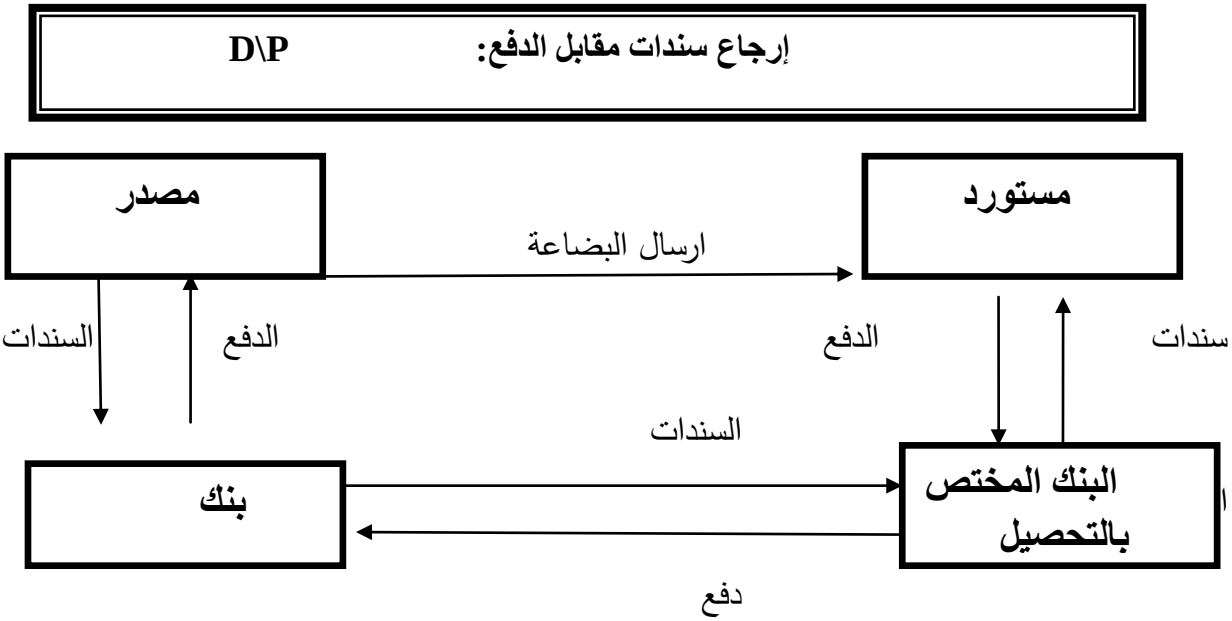

المصدر: عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، الطبعة الثانية، منشورات دار الخلدونية ، الجزائر،2017 ص 333.

ب-المستندات مقابل القبول: هذه الصيغة من التحصيل المستندي تنشأ على أساس قبول المستورد للكمبيالة المرفقة بالمستندات والمسحوبة على حساب المستورد، بحيث تسمح له بالاستفادة من مهلة بتسديد مبلغ الفاتورة.

الشكل رقم (3): المستندات مقابل القبول

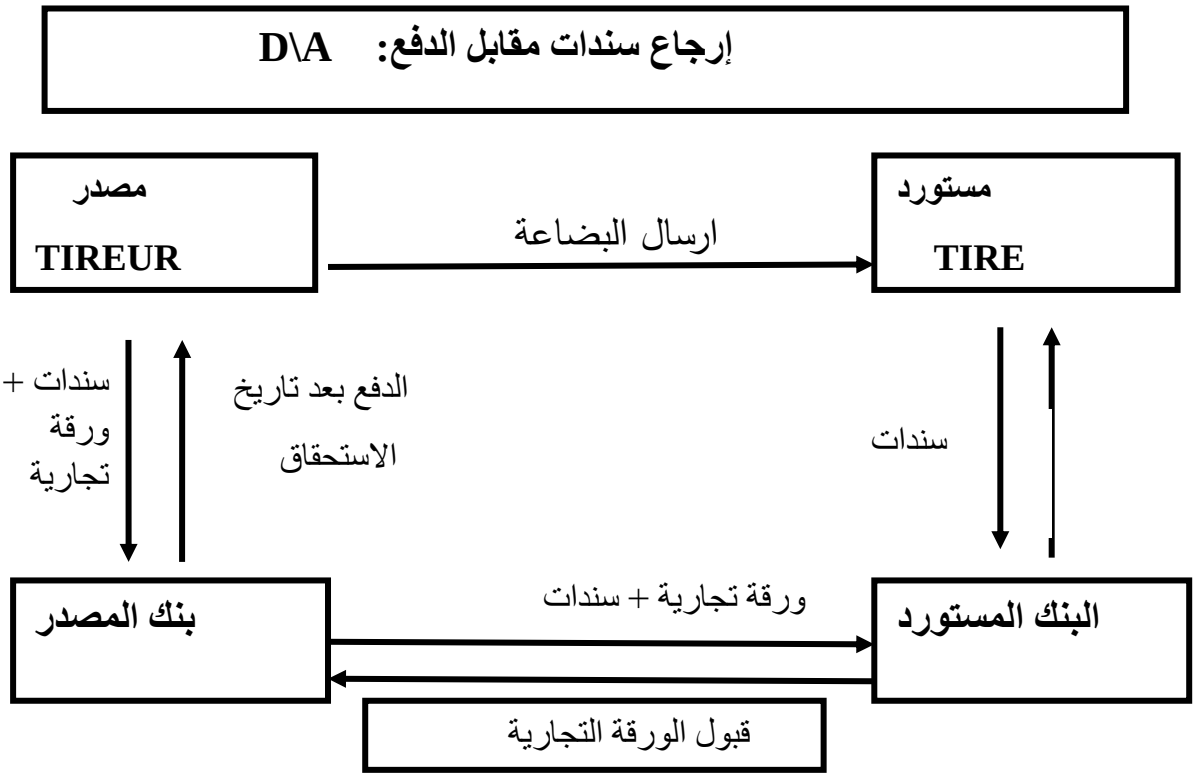

المصدر: عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، الطبعة الثانية، منشورات دار الخلدونية، الجزائر،2017 ، ص 334.

ثالثا: أطراف عملية تحصيل المستندي

توجد عادة **4** أطراف في عملية التحصيل المستندي تتمثل في: (علودة نجمة دامية،2014، ص 97)

- **المصدر (البائع):** هو الذي يقوم بإعداد مستندات التحصيل، كما يقوم كذلك بتسليم المستندات إلى البنك الذي يتعامل معه مرفقا بأمر التحصيل؛
- **البنك المحول:** هو ذلك البنك الذي يستلم المستندات من البائع ويرسلها إلى البنك الذي سيتولى التحصيل وفقاً للعمليات الصادرات إليه في هذا الشأن؛
- **البنك المحصل:** هو البنك الذي يقوم بتحصيل قيمة المستندات المقدمة إليه إلى المشتري نقدا أو مقابل توقيعه على كمبيالة وفقاً للتعليمات صادرة إليه من البنك المحول؛

- **المستورد (المشتري):** هو الذي يكون في العلاقة التعاقدية مع البائع في عقد التصدير والاستيراد للبضاعة، وبالتالي يقدم له مستندات للتحصيل على الثمن أو التوقيع على السفتجة؛

3-4 القرض المشتري وقرض المورد

أ: قرض المشتري: هو عبارة عن تمويل يمنحه بنك في بلد المصدر للمستورد، على أن يقوم هذا الأخير بتسديد دينه للمصدر فورا، ثم يقوم المستورد بتسديد دينه القائم لصالح البنك على أقساط، وخلال أجل يتجاوز 18 شهرا. وهنا تتحقق المصلحة للطرفين، المستورد يحصل على البضاعة مع تسهيل ائتماني يمكنه من التسديد على أقساط موازاة مع بيع البضاعة، والمصدر يتحصل على السداد الفوري لمبلغ الصفقة من طرف المستورد.

ويلاحظ هنا أن القرض يربط ارتباطا عضويا بالصفقة التجارية، وبالتالي فإن إلغاء هذه الصفقة يؤدي بالضرورة إلى إلغاء القرض، ومن جهة أخرى فإن هذه العملية تسمح للمصدر بتجنب فترة الانتظار من خلال نقل العبء المالي إلى البنك، ولذلك عادة ما يكون حصول المستورد على القروض بوساطة من المصدر. (سليمان ناصر،2015، ص 138)

ب: قرض المورد: هو عبارة أيضا عن صيغة تمويل متوسط أو طويل الأجل للتجارة الخارجية، ويتمثل في منح قرض للمصدر من طرف بنك هذا الأخير لتمويل صادراته، بعد أن يقوم المصدر بمنح مهلة للتسديد لفائدة المستورد، مما يعني أن المصدر يقوم بسداد دينه للبنك على أقساط موازاة مع تحصيل هذا الدين من المستورد.

يلاحظ هنا أن هذا القرض يمنح للمصدر بعد إعطاء هذا الأخير أجلا للمستورد من أجل السداد، لذلك يحرص المصدر على تغطية القرض بضمانات، كقبول المستورد إمضاء كمبيالات مسحوب عليه ومؤكدة من طرف بنكه، كما يقوم المصدر بتأمين القرض بنفسه أو مع بنكه لدى شركة التأمين، ضد كل المخاطر مثل خطر عدم السداد والمخاطر السياسية. (سليمان ناصر،2015، ص 138)

4-4 التمويل الجزافي والائتمان الإيجاري

أ: التمويل الجزافي: هو عبارة عن تحريك دين متوسط الأجل ممثلا في أوراق تجارية، أو بعبارة أخري هو عبارة عن خصم تلك الأوراق بدون طعن أو رجوع على المصدر أو الأشخاص الممضيين على هذه الورقة، أي بيع نهائي لديون ناشئة عن التصدير بعد أن يحل المشتري لتلك الديون محل المصدر في تحمل جميع الاخطار، مقابل ان يحتسب الأول على الثاني فائدة مرتفعة نسبيا ومتمثلة في الخصم الذي يحصل عليه هذا الأخير، والذي يحسب عن الفترة الممتدة من تاريخ خصم الورقة إلى تاريخ استحقاقها.

ونتيجة لذلك فإن هذا النوع من التمويل يسمح للمصدر من التخلص النهائي من دينة متوسط الأجل الذي يقوم بتسييره البنك المشتري للدين، مقابل أن يحصل على سيولة آنية بعد التضحية بجز ء منها ممثلا في قيمة الخصم، إضافة إلى التخلص من المخاطر الأخرى سواء السياسية او التجارية أو المالية وأهمها التغيرات في أسعار الصرف. (سليمان ناصر،2015، ص 139)

ب: الائتمان الايجاري: يعرف الائتمان التجاري بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعيها ويحتاج المشتري إلى الائتمان التجاري في حالة عدم كفاية رأسماله العامل لمقابلة الحاجات الجارية وعدم مقدرته على الحصول على القروض المصرفية وغيرها من القروض القصيرة ذات التكلفة المنخفضة. ومن ناحية أخرى فإن رغبة الدائنين التجاريين في منح هذا النوع من الائتمان تتوقف على مجموعتين من العوامل: الأولى العوامل الشخصية مثل مركز البائع المالي ومدى رغبته في التخلص من مخزونه السلعي وتقدير البائع لأخطار الائتمان، والمجموعة الثانية من العوامل هي تلك الناشئة عن حالة التجارة والمنافسة مثل الفترة الزمنية التي يحتاجها المشترى لتسويق السلعة وطبيعة السلع المباعة وحالة المنافسة وموقع العملاء والحالة التجارية.

ويتخذ الائتمان التجاري شكل الحساب الجاري **(الحساب المفتوح)** أو شكل الكمبيالة. وجميع هذه الأشكال تمكن المشتري من أن يحصل من البائع على ما يحتاج إليه من البضائع بصفة عاجلة مقابل وعد منه بسداد قيمتها في تاريخ أجل. (محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان ،1999، ص ص 293 294)

الخلاصة

إن تحرير التجارة الخارجية أدى إلى تعاظم دور الجهاز المصرفي حيث لها دور فعال في تسيير المعاملات التجارة الخارجية بغض النظر عما إذا كانت تنتمي للقطاع الخاص أو القطاع العام، غير أن هذا التحول ليس سهلا، لأونه يتطلب تغييرات جذرية في أساليب التسيير والتحكم في تقنيات التمويل.

حيث توصلنا إلى أن التمويل يعتمد على ثلاث تقنيات تمويل قصير ومتوسط الاجل وتمويل طويل الأجل في تسوية معاملات التجارة الخارجية.

إن الإمكانيات التي تتيحها البنوك لخدمة تمويل الصادرات عديدة وعليه لا بد من احترام المقاييس التي تقدم على أساسها هذه التسهيلات.

غير أن بعض التخوفات تحول بين البنوك التجارية وتقديمها القروض للمؤسسات الناشئة رغم إثباتها لكفاءتها في تسيير أوضاعها وتحقيقها لإرباح معتبرة، خاصة ونحن نعمل على تطبيق سياسة تمويل الصادرات.

فبنوكنا التجارية لا تزال لحد الآن قروضها بنوع من التخفظ والتخصص إذ أن غلافها المالي موجه للمؤسسات الكبرى من أجل تغطية بعض الإخفاقات بدل تقديمها للمؤسسات الناشئة التي تريد تمويل مشاريع مدروسة على أسس عملية.

ولهذا فالتعامل بالضمانات البنكية مهم جدا في هذا المجال، فالضمان يغطي خطر مستقبلي محتمل الحدوث وعدم قدرة المصدر على تنفيذ التزاماته التعاقدية اتجاه المستورد أو العكس، إذ يعتبر وسيلة ضرورية في العمليات الدولية.

الجانب التطبيقي

دراسة ميدانية لعينة من مسيري مجموعة

من المؤسسات الاقتصادية

تمهيد

بعد التطرق الي الجانب النظري الذي يتناول الإطار المفاهيمي لكل من الضمانات البنكية والتجارة الخارجية والتمويل بمختلف صوره نجد من الضروري أن نقوم بدراسة أراء عينة من مسيري بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتحديد مدى مساهمة الضمانات الدولية في التمويل التجارة الخارجية الجزائرية وقد ركزنا على بعض المؤسسات الاقتصادية لناشطة في ولاية المسيلة بحيث سوف نتطرق إلى منهجية البحث وإجراءات الدراسة الميدانية ثم بعد ذلك عرض وتحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات وفي الأخير سنتطرق للنتائج والاقتراحات.

1-منهجية البحث وإجراءات الدارسة الميدانية:

تتمحور الدارسة الميدانية على دراسة استطلاعية حول دور الضمانات البنكية الدولية في التمويل التجارة الخارجية الجزائرية،حيث تم استخدام الاستبيان (الملحق رقم 1) الذي بدوره يحتوى على محورين:الأول يتمحور حول مدى المساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية و الثاني حول تأثير الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية ، وحتى نتجنب أي الغموض الذي قد ينتاب المسير أثناء الإجابة أننا فتتبعنا إجابات المسيرين بالشرح والتوضيح .بالإضافة إلى المحورين السابقين الذين يعتبران محورين الرئيسين قمنا بإضافة محور ثالثا خاص بالبيانات الشخصية المرتبطة بالمستجوبين التي تتمثل في: الجنس ،السن ،المستوى التعليمي والخبرة المهنية .

1-1-مقياس متغيرات الدراسة:

تم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي الذي بدوره يقوم بقياس درجة الموافقة لعينة من مسيري مجموعة من البنوك التجارية والمؤسسات الاقتصادية الموجودة في ولاية المسيلة لمضمون عبارات الاستبيان حيث يوجد أمام كل فقرة خمسة خيارات بحيث يمثل الخيار الخامس (5) درجات، وهو أفضل درجة الموافقة مع محتوى الفقرة ثم الخيار الرابع (4) درجات، وبعده الخيار الثالث (3) درجات فالثاني (2) درجتين، ويمثل الخيار الأول (1) درجة واحدة والذي يعبر عن عدم الموافقة إطلاقا مع محتوى العبارة، كما هو موضع في الجدول رقم (1) التالي:

الجدول رقم (1) يمثل درجات مقياس ليكارت الخماسي

بدائل الإجابة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من اعداد الطالبة **تبعا مما سبق**

2-1-مسطرةالقياس:

لتحليل اجابات مسيري البنوك التجارية والمؤسسات الاقتصادية تم اعتماد على معيار القياس التالي:

-العبارات والمحاور التي تحقق متوسطات حسابية [1، 2.25[تمثل الموافقة بدرجة **منخفضة** لمدى فاعلية الضمانات البنكية الدولية في التجارة الخارجية الجزائرية؛

-العبادات والمحاور التي تحقق متوسطات حسابية [2.25، 3.75[تمثل الموافقة بدرجة **متوسطة** لمدى فاعلية الضمانات البنكية الدولية في التجارة الخارجية الجزائرية؛

- العبارات والمحاور التي تحقق متوسطات حسابية: 3.75فما فوق تمثل الموافقة بدرجة **عالية** لمدى فاعلية الضمانات البنكية الدولية في التجارة الخارجية الجزائرية؛

كما اعتمدنا على استعمال درجة معنوية (5%) فأقل للحكم على فرضيات الدراسة.

3-1-صدق أداة الدراسة

لمعرفة مصدقيه أداة الدراسة والتي اعتمدنا عليها، تم توزيع الاستبيان على 3 محكمين الذين أبدوا مجموعة من الملاحظات والتعديلات حيث اخذت بعين الاعتبار كل الملاحظات والتعديلات التي تخص كل من دقة وصياغة الأسئلة وصحة العبارة من الناحية اللغوية وذلك بتغيير الفقرات بفقرة أخرى، وفي الأخير تم صياغة الاستبيان بالشكل النهائي حيث أصبح يتكون من 24فقرة.وللتأكد منتجانس وقوة الاتساق الداخلي للمقياس نستخدم معامل الارتباط كالآتي :

1-3-1-حساب معامل الارتباط بيرسون بين عبارات المحورالأول مع الدرجة الكلية للمحور:

نقوم بحساب معامل الارتباط بيرسون وفق الجدول رقم (2)

>الجدول رقم (2) معامل الارتباط بيرسون بين عبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور.

		الدرجة الكلية **المحور**			الدرجة الكلية المحور
1	**معامل الارتباط**	,505**	**8**	**معامل الارتباط**	,429**
	مستوى الدلالة	,000		**مستوى الدلالة**	,000
	حجم العينة	86		**حجم العينة**	86
2	**معامل الارتباط**	,496**	**9**	**معامل الارتباط**	,383**
	مستوى الدلالة	,000		**مستوى الدلالة**	,000
	حجم العينة	86		**حجم العينة**	86
3	**معامل الارتباط**	,677**	**10**	**معامل الارتباط**	,634**
	مستوى الدلالة	,000		**مستوى الدلالة**	,000
	حجم العينة	86		**حجم العينة**	86
4	**معامل الارتباط**	,630**	**11**	**معامل الارتباط**	,379**
	مستوى الدلالة	,000		**مستوى الدلالة**	,000
	حجم العينة	86		**حجم العينة**	86
5	**معامل الارتباط**	,598**	**12**	**معامل الارتباط**	,322**
	مستوى الدلالة	,000		**مستوى الدلالة**	,002
	حجم العينة	86		**حجم العينة**	86
6	**معامل الارتباط**	,461**	**13**	**معامل الارتباط**	,511**
	مستوى الدلالة	,000		**مستوى الدلالة**	,000
	حجم العينة	86		**حجم العينة**	86
7	**معامل الارتباط**	,394**	***الارتباط دال عند(0.05)**		
	مستوى الدلالة	,000	****الارتباط دال عند(0.01)**		
	حجم العينة	86			

المصدر: مناعدادالطالبة اعتماداعلىمخرجاتSPSSلبياناتالاستبيان

تشير البيانات الموضحة في الجدول أعلاه إلى أن قيم معاملات الارتباط لفقرات محور مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية والدرجة الكلية للاستبيان جاءت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α =0,05) حيث تراوحت جميعها بين **(0.37)** و **(0.67)**، وهذا ما يؤكد مدى التجانس وقوة الاتساق الداخلي للمحور الأول كمؤشر لصدق التكوين في قياس مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية

1-3-2-حساب معامل الارتباط بيرسون بين عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور:

نقوم بحساب معامل الارتباط بيرسون وفق الجدول رقم (3)

الجدول رقم (3 معامل الارتباط بيرسون بين عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور.

		الدرجة الكلية **المحور**			الدرجة الكلية المحور
14	**معامل الارتباط**	,536**	**20**	**معامل الارتباط**	,504**
	مستوى الدلالة	,000		**مستوى الدلالة**	,000
	حجم العينة	86		**حجم العينة**	86
15	**معامل الارتباط**	,596**	**21**	**معامل الارتباط**	,563**
	مستوى الدلالة	,000		**مستوى الدلالة**	,000
	حجم العينة	86		**حجم العينة**	86
16	**معامل الارتباط**	,604**	**22**	**معامل الارتباط**	,588**
	مستوى الدلالة	,000		**مستوى الدلالة**	,000
	حجم العينة	86		**حجم العينة**	86
	معامل الارتباط	,524**	**23**	**معامل الارتباط**	,475**
	مستوى الدلالة	,000		**مستوى الدلالة**	,000
	حجم العينة	86		**حجم العينة**	86
18	**معامل الارتباط**	,605**	**24**	**معامل الارتباط**	,488**
	مستوى الدلالة	,000		**مستوى الدلالة**	,000
	حجم العينة	86		**حجم العينة**	86
19	**معامل الارتباط**	,533**	*الارتباط دال عند(**0.05**)		
	مستوى الدلالة	,000	**الارتباط دال عند(**0.01**)		
	حجم العينة	86			

المصدر: مناعدادالطالبة اعتماداعلىمخرجاتSPSSلبياناتالاستبيان

تشير البيانات الموضحة في الجدول أعلاه إلى أن قيم معاملات الارتباط لفقرات محور:تأثير الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية والدرجة الكلية للمقياس جاءت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α =0,05) حيث تراوحت جميعها بين (0.47) و (0.60)، وهذا ما يؤكد مدى التجانس وقوة الاتساق الداخلي للمحور الثاني كمؤشر لصدق التكوين في قياس: تأثير الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية

4-1- ثبات أداة الدراسة :

تم الاعتماد علي استعمال اختبار ألفاكرونباخCronbach's Alpha لاختبار الثبات الذي يعتبر أهم معامل لاختبار مدى مصدقيه أداة الدراسة من حيث الاتساق الداخلي لفقرات أداة الاستبيان، حيث أنه يتميز بالثابت إذا كانت تقيس عينة محدودة القياس تتمتع بالمصداقية الثبات يجب أن يكون الحد الأدنى لقيمة المعامل 0.6 وكلما ازدادت هذه القيمة دل على صدق أكبر للأداة القياس.

الجدول رقم (4): يوضح معامل ألفا كرونباخCronbach's Alpha لاستبيان دور الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية

أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية	13	0.724
: تأثير الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية	11	0.735
الدرجة الكلية للاستبيان	24	0.903

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSSلبيانات الاستبيان

منخلال الجدولرقم (4) أن قيم معامل ألفا كرو نباخ للثبات لمدىمساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية من وجهة نظر عينة الدراسة، بالنسبةللمحور الأول هي: 0.724والمحور الثاني هي: 0.735 وهي قيم مقبولة، في حين كانت قيمة الفاكرونباخ للاستبيان ككل0.903وهذا ما يؤكد تمتّع الاستبيان بدرجة مرتفعة من الثبات ،

أيتشيرنتائجهذاالاختبارإلىأنأداةالدراسةتتمتعبدرجةعاليةمنالثباتمايتناسبمعهذاالنوعمنالدراسات.

1-5-المعالجة الإحصائية

من أجل المعالجة الإحصائية للبيانات التي توصلنا إليها من الاستبيان تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss(اصدار21) كما تم استعمال أساليب الإحصائية أخرى لمعالجة البيانات منها:

-اختبار الثبات: تم استعمال هذه الاختبار من أجل صحة مقدار الاتساق الداخلي لأداة القياس بواسطة حساب معامل كرو نباخ ألفا لكل محور ثم الاستبيان ككل؛

كما تم الاعتماد علي مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية من أجل وصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة من حيث الأساليب الإحصائية التالية:

-التكرار والنسبة المئوية للبيانات الشخصية؛

-المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وكل محور والاستبيان ككل ؛

-اختبار التوزيع الطبيعي للتعرف على طبيعة التوزيع الاحتمالي لتحديد الاختبارات الإحصائية المناسبة؛

-اختبارANOVA لاختبار الفروق في متوسطات إجابات افراد العينة و فقا للمتغيرات التالية : (السن، الجنس، المستوى التعليمي، الخبرة)؛

1-6- مجتمع وعينة البحث :

1-6-1 مجتمع البحث: المجتمع المستهدف لهذه الدراسة يتكون من مسيرين لـ6 بنوك ومؤسسات اقتصادية.

1-6-2**عينة البحث:**اعتمادنا في تحديد حجم العينة على نظرية النهاية المركزية التي مفادها انه كلما زاد حجم العينة اقترب توزيع المجتمع، حيث أن هذه الطريقة تطبق على معظم المجتمعات تقريبا، والتي تعتبر أن العينة تكون كبيرة إذا كانت أكبر أو يساوي 30،من أجل حساب مفردات العينة نتبع مايلي:عدد العبارات تضرب في القيمة ما بين (5-10) يتم تحديدها وفقا لتقدير الباحث "(جورج كانافوس ودون ميلر ، 2004 ، ص283).

ومنه يصبح عدد مفردات العينة كالأتي:عدد المحاور 24 ضرب 5 يصبح لدينا 120مفردة.

وعلية تم توزيع 120 استبيان وقد تم استرجاع 89 من ببنيها3غير قابلة للمعالجة والتحليل لعدم اكتمال ملئها، وبالتالي العدد النهائي لاستمارات الاستبيان هو 86استمارة.

2-عرض وتحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

بعدماتطرقنالمنهجيةالدراسةالمتبعةفيالجانبالميدانيقمنا

بتحليلمحاورالاستبيان،بغرضالتأكدمنصحةالفرضياتالتيتجيبفيمجموعهاعلىالإشكاليةالرئيسيةللبحث.

2-1-وصفالخصائصالشخصيةلعينةالدراسة

سنحاول تحليلمعطياتالبياناتالشخصيةللعينة المدروسة، وذلكمنخلالعرضالنسبالمئويةوالتكراراتلتوزيع مفرداتالعينة، وهذاوفقا للمتغيراتالموضوعةفيهذاالمحوروالمتمثلة في الجنس، السن المستوىالتعليمي والخبرة.

2-1-1-تحليل خصائص العينة من حيث الجنس

تتكون عينةبحثنامن فئةالذكور والاناث، وكانتنتائجتفريغالاستبيانمثلماهوموضحفيالجدولرقم (5) والشكل رقم(4) التاليين:

الجدول رقم (5) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	54	%62.8
أنثى	32	%37.2
الإجمالي	86	%100

المصدر: مناعدادالطالبة اعتماداعلىمخرجاتSPSSلبياناتالاستبيان

الشكل رقم4:يوضح توزيعنسب أفراد عينة

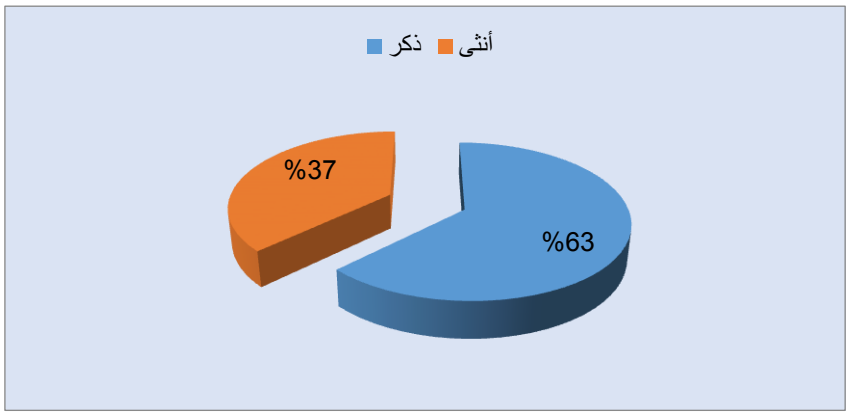

المصدر: مناعدادالطالبة اعتماداعلىمخرجاتSPSSلبياناتالاستبيان

من خلال الجدول رقم (5) أو الشكل رقم(4)إن تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 86فرد، نلاحظ أنعدد الذكور قدر بـ 54 فرد بنسبة 62.8%،في حين نلاحظ أن عدد الإناث قدر بـ 32 فرد مانسبته37.2%وهذا يمكن ان يرجع السبب الى سهولة تقبلهم لملء الاستمارة مقارنة بالإناث.

2-1-2-تحليل خصائص العينة من حيث السن:

اعتمدنافيتحليلناالمتغيرالسنفيالمؤسساتمحلالدراسة،علىتقسيم السنإلىثلاثفئات، الأولىهيأقل من 30 سنة، والثانية من 30 الى45 سنة والثالثة هي من أكثر من 45 سنةكماهوموضحفيالجدولرقم (6) و الشكل رقم(5)التاليين:

الجدول رقم (6) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	21	%24.4
من 30 الى 45 سنة	59	%68.6
أكثر من 45 سنة	6	%7
الإجمالي	86	%100

المصدر: مناعدادالطالبة اعتماداعلىمخرجاتSPSSلبياناتالاستبيان

الشكل رقم (5) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

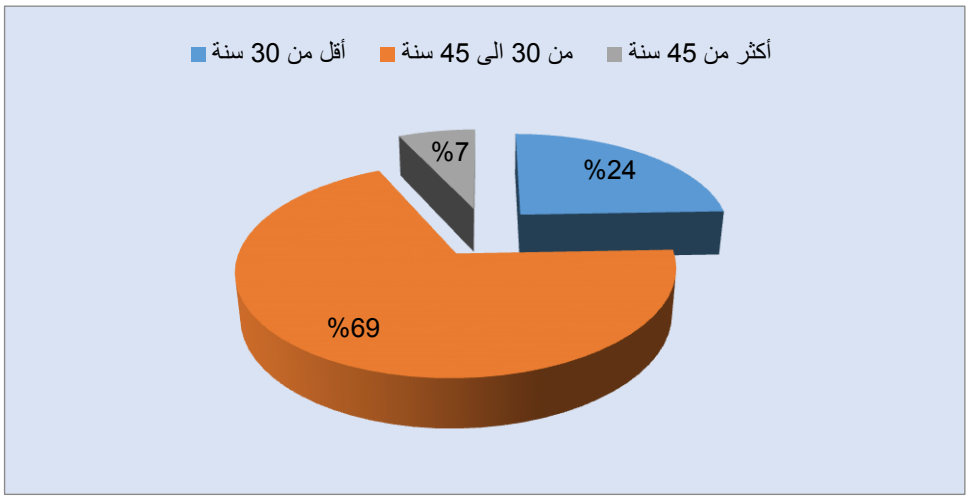

المصدر :مناعدادالطالبة اعتماداعلىمخرجاتSPSSلبياناتالاستبيان

من خلال الجدول رقم (6) والشكل رقم (5) إن تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 86 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يقل سنهم عن 30 سنة قدر بـ 21 فرد بنسبة 24.4%،في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يتراوح سنهم مابين 30إلى45 سنة قدر بـ 68.6 فرد أي ما نسبته 45.7 % وهم أعلى نسبة، وأخيرا الأفراد الذين يفوق سنهم 45سنة والمقدر عددهم بـ06افراد بنسبة مئوية بلغت 7%،وهذا راجع الى للحبرة المهنية التي يتمتعون بها أصحاب السن ما بين 30الى 45سنة وبالمقابل الافراد الذين يفوق سنهم 45 سنة الذين هم في طور التقاعد.

2-1-3-تحليل خصائص العينة من حيث المستوى التعليمي

يفترضأنهكلماكانالمستوىالتعليميلأفرادالمؤسسةمرتفع أي جامعي،كانتالقدرة والقابليةعلى فهم موضوع البحث للإجابة على عبارات الاستبيان،لهذا الغرضوضعناهذاالمتغيرللتأكدفيمابعدمنتأثيرهعلىخياراتمفرداتالعينةالتي توزعتحسبالجدولرقم (7) والشكل رقم(6) التاليين:

الجدول رقم (7) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
ثانوي	2	%2.3
جامعي	84	%97.7
الإجمالي	86	%100

المصدر: مناعدادالطالبة اعتماداعلىمخرجاتSPSSلبياناتالاستبيان

الشكل رقم (6) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

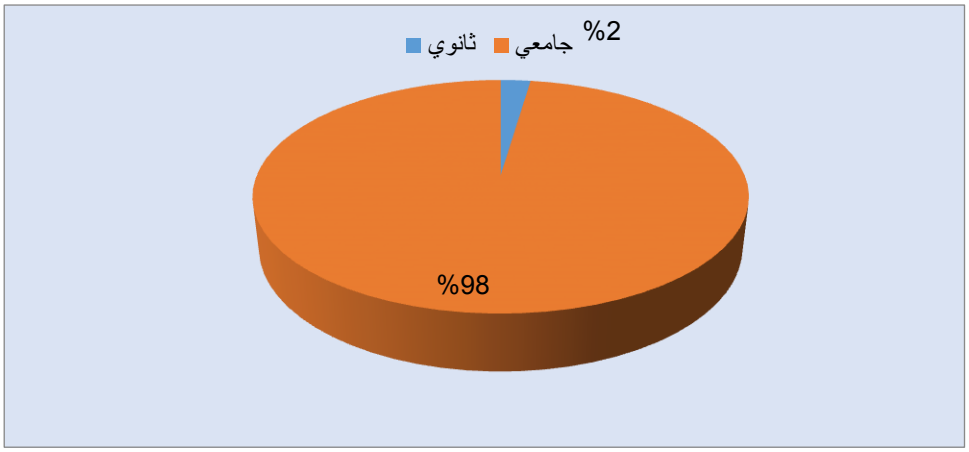

المصدر: مناعدادالطالبة اعتماداعلىمخرجاتSPSSلبياناتالاستبيان

من خلال الجدول رقم(7) والشكل رقم (6) إن تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 86فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد ذوي المستوى التعليمي الثانوي قدر بـ 02 فرد فقط بنسبة 2.3%، أما الأفراد ذوي المستوى التعليمي الجامعي فقد قدر عددهم بـ .84 فرد بنسبة بلغت 97.7% وهم الأعلى نسبة وهذا يضيف مصداقية أكبر للإجابات كون هذه الأخيرة لها القدرة على فهم الموضوع واحاطة بكافة الأسئلة الموجهة اليهم، وهذا أيضا راجع الى ان طلب الموظفين لحاملين الشهادة الجامعية.

2-1-4-تحليل خصائص العينة من حيث الخبرة

اعتمدنافيتحليلناالمتغيرالخبرةالمهنية فيالمؤسساتمحلالدراسة،علىتقسيم الخبرةإلىثلاثفئات، الأولىهيالتيتكونفيهاخبرة المسيرين أقل من 5سنوات،فيحينالفئةالثانية محصورةما بين5و15سنة، أماالفئةالثالثة فهيالتييتجاوزفيهاالمسيرين 15سنةمنالخبرة .وهذامايوضحه الجدولرقم (8) والشكل رقم(7) التاليين:

الجدول رقم (8) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	41	%47.7
من 5 الى 15 سنة	35	%40.7
أكثر من 15 سنة	10	%11.6
الإجمالي	86	%100

المصدر: مناعدادالطالبة اعتماداعلىمخرجاتSPSSلبياناتالاستبيان

الشكل رقم(7) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

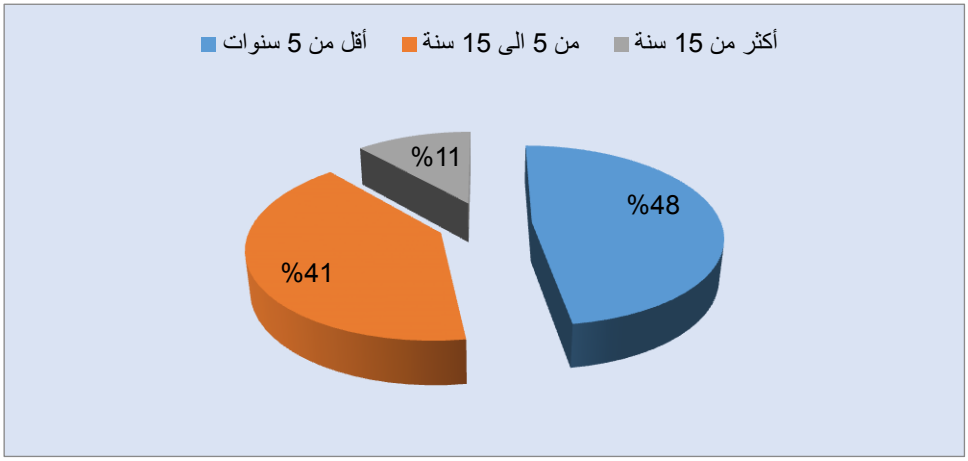

المصدر: مناعدادالطالبة اعتماداعلىمخرجاتSPSSلبياناتالاستبيان

من خلال الجدول رقم (8) والشكل رقم (7) إن تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 86فرد، نلاحظ أنعدد الأفراد الذين مدة الخدمة لديهم اقل من 5سنوات قدر بـ 41فرد بنسبة47.7% وهم الأعلى نسبة،

في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مدة الخدمة لديهم تتراوح ما بين 5 إلى 15سنة قدر بـ 35فردبنسبة40.7 %، وأخيرا الافراد الذين تفوق مدة الخدمة لديهم 15 سنة والمقدر عددهم بـ 10 افراد بنسبة 11.6%

وهذا راجع الى توظيف الخرجين الجامعيين بنسبة أكبر.

2-2-اختبارفرضياتالدراسة

بعدماقمنابتحليلالبيانات الشخصيةللاستبيان،سنحاولتحليلفرضياتالدراسةومنثمالاجابةعليهاوقبل ذلك لابد من القيام باختبار التوزيع الطبيعي للتعرف على طبيعة التوزيع الاحتمالي لتحديد الاختبارات الاحصائية المناسبة.

2-2-1-اختبار التوزيع الطبيعي

من أجل تحديد طبيعة توزيع البيانات يتم استخدام اختبارKolmogorov-Smirnovفي حالة عدد العينة أكبر من 50 أما إذا كانت أقل من 50 نستخدم اختبار Shapiro-wilk ،فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 فإن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ومنه يتم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية في اختبار الفرضيات والعكس صحيح أي إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05 فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ومنه يتم الاعتماد على الاختبارات المعلمية في اختبار الفرضيات.

بما أن العينة أكبر من 50 ، قمنا بحساب اختبار سميرنوفكولمجروفكما هو مبين في الجدول رقم (9) التالي:

الجدول رقم(9) يوضحنتائج اختبار سميرنوفكولمجروف

العدد	اختبار Kolmogorov-Smirnov	الدلالة
85	**0.759**	**0.912**

المصدر: مناعدادالطالبة اعتماداعلىمخرجاتSPSSلبياناتالاستبيان

من خلال قيمة اختبار K S البالغة (**0.759**وبدلالة (**0.912**) وهي أكبر من (0,05) نستنتج ان التوزيع طبيعي ويمكن استخدام الاساليب الاحصائيةالمعلمية (البارامترية).

2-3-تحليلفرضياتالدراسة

2-3-1-الفرضيةالأولى:تساهم الضمانات البنكية الدولية بدرجة متوسطة في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية.

لاختبار هذه الفرضية يتمالمقارنة بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة مع المتوسط النظري للعبارات ولمحورمدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية، كما هو مبين في الجدول رقم (10) التالي:

جدول رقم (10): المتوسطاتالحسابيةوالانحرافاتالمعياريةلإجاباتأفرادالعينةعلى عبارات محور مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية.

الرقم في الاستبيان	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
01	تدخلالضمانات البنكيةالدوليةلحلمشاكلالتجارةالخارجية.	4.0116	.84706	2	مرتفعة
02	تعتبرالضماناتالبنكيةتقنيةدفعلتمويلالتجارةالخارجية	3.9186	.82910	4	مرتفعة
03	تعتبرالضماناتالبنكيةالدوليةالوسيلةالمفضلةللدفعالدولي.	3.6163	1.06460	10	متوسطة
04	تساهمالضماناتالبنكيةالدولية بشكلكبيرفيحسنتنفيذالمعاملاتالدولية.	3.8372	.93129	7	مرتفعة
05	تعتبرالضماناتالبنكيةالدوليةتعهداغيرقابل للإرجاعصادرمنالبنك.	3.5349	1.13446	11	متوسطة
06	يلجأالمصدرلطلبالضمانات البنكيةالدوليةعندعدمتسديدمستحقاتهللمستورد.	3.8953	.84058	5	مرتفعة
07	تعتبرالضماناتالبنكيةالدوليةللمستوردوسيلةللضغطعلىالمصدر.	3.7326	1.01082	8	متوسطة

08	يمكناعتبار الضماناتالبنكيةالدوليةكأداةالدفع	3.6860	1.00892	9	متوسطة
09	يمكنأنتدفعالضماناتالبنكيةالدوليةعلىأقساط.	3.3605	.96908	12	متوسطة
10	تعتبرالضماناتالبنكيةالدولية تقنيةدفعلإتمامالصفقاتالتجاريةالخارجيةفيأحسنالظروف.	3.8372	.98052	7	مرتفعة
11	تعتبرتقنيةالاعتمادالمستنديأداةضمانللصفقاتالخارجية.	4.0349	.75845	1	مرتفعة
12	يستعملالتمويلالقصيرالأجللتجارةالخارجيةفيتمويلالصفقاتالخاصةبتبادلالسلعوالخدماتبغرضتسهيلهاوتوسعها.	3.9884	.69442	3	مرتفعة
13	يهدفالتمويلالمتوسطوطويلالأجلإلىتوفيرالوسائلالضروريةلتسهيلوتطورالتجارةالخارجية.	3.8837	.91290	6	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.7951	0.4625		عالية

المصدر: مناعدادالطالبة اعتماداعلىمخرجاتSPSSلبياناتالاستبيان

الشكل رقم (8): المتوسطاتالحسابيةلإجاباتأفرادالعينةعلى عبارات محور مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية.

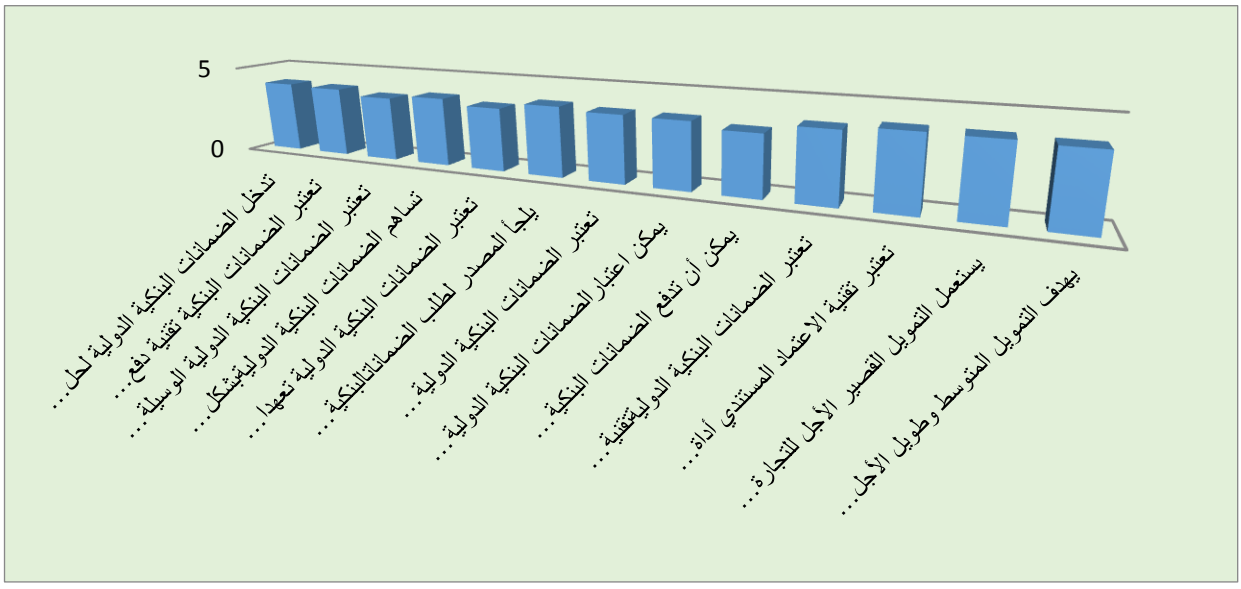

المصدر: مناعدادالطالبة اعتماداعلىمخرجاتSPSSلبياناتالاستبيان

من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (8) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (85) فرد على محور مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية جاءت حسب الترتيب التالي: "تعتبرتقنيةالاعتمادالمستنديأداةضمانللصفقاتالخارجية." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ بـ4.03، تليها في المرتبة الثانية "تدخلالضمانات البنكيةالدوليةلحلمشاكلالتجارةالخارجية " بمتوسط حسابي قدر بـ بـ4.01، أما المرتبة الثالثة فقد عادة لـ "يستعملالتمويلالقصير

الأجللتجارةالخارجيةفيتمويلالصفقاتالخاصةبتبادلالسلعوالخدماتبغرضتسهيلهاوتوسعها." بمتوسط حسابي بلغ .3.98، في حين عادة المرتبة الرابعة لـ " تعتبرالضماناتالبنكيةتقنيةدفعلتمويلالتجارةالخارجية " بمتوسط حسابي بلغ 3.91. اما المرتبة الخامسة فقد عادة لـ "يلجأالمصدرلطلبالضماناتالبنكيةالدوليةعندعدمتسديدمستحقاتهللمستورد " بمتوسط حسابي بلغ بـ بـ3.89، و المرتبة السادسة لعبارة " يهدفالتمويلالمتوسطوطويلالأجلإلىتوفيرالوسائلالضروريةلتسهيلوتطورالتجارةالخارجية " بمتوسط حسابي بلغ بـ بـ3.88، في حين عادة المرتبة السابعة لكل من عبارة " تساهمالضماناتالبنكيةالدوليةبشكلكبيرفيحسنتنفيذالمعاملاتالدولية " و " تعتبرالضماناتالبنكيةالدوليةتقنيةدفعلإتماماالصفقاتالتجاريةالخارجيةفيأحسنالظروف " بمتوسط 3.83.وكل من هذه العبارات جاءت بدرجة مرتفعة.

اما المرتبة الثامنة فكانت لصالح عبارة " تعتبرالضماناتالبنكيةالدوليةللمستوردوسيلةللضغطعلىالمصدر " بمتوسط قدر بـ 3.73 ، و المرتبة التاسعة لعبارة " يمكناعتبارالضماناتالبنكيةالدوليةكأداةالدفع " بمتوسط قدر 3.68 ، في حين المرتبة العاشرة لعبارة " تعتبرالضماناتالبنكيةالدوليةالوسيلةالمفضلةللدفعالدولي " بمتوسط 3.61 ، المرتبة ما قبل الأخيرة لعبارة " تعتبرالضماناتالبنكيةالدوليةتعهداغيرقابلالإرجاعصادرمنالبنك " بمتوسط حسابي قدر بـ 3.53وفي الأخير المرتبة الثانية عشر للعبارة " يمكنأنتدفعالضماناتالبنكيةالدوليةعلىأقساط " بمتوسط قدر بـ 3.36 وكل من العبارات جاءت بدرجة متوسطة .

وعليهيتمرفض**الفرضيةالأولى**التيتنصعلىأن: "تساهم الضمانات البنكية الدولية بدرجة **متوسطة**في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية"،حيثتبينأندرجةالمساهمة: مرتفعة، حيث قدر المتوسط بـ 3.7951 من وجهة نظر مسيري المؤسسات محل الدراسة لمدىمساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية.

2-3-2-الفرضية الثانية: الضمانات البنكية الدوليةلها تأثير ايجابي في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية.

لمعرفة مدى تأثير الضمانات البنكية الدوليةلها في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية، لابد من ايجاد معامل الارتباط كما يوضحه الجدول رقم 11:

جدول رقم (11): قيمة معامل الارتباط بينالضمانات البنكية وتمويل التجارة الخارجية الجزائرية

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	الخطأ المعياري للتقدير e
1	0.688	0.473	0.3081

المصدر: مناعدادالطالبةاعتماداعلىمخرجاتSPSSلبياناتالاستبيان

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى قيمة معامل الارتباط بين الضمانات البنكية وتمويل التجارة الخارجية الجزائرية والتي بلغت 0.688، هي قيمة عالية وموجبة، أي أن العلاقة موجبة وطردية، بمعنى أنه كلما زاد مستوى الضمانات البنكية زاد معه مستوى تمويل التجارة الخارجية الجزائرية ،وأن حجم التأثير بالنسبة للمتغير المستقل (الضمانات البنكية) على المتغير التابع (التمويل) نلاحظ أنه بلغ 0,473 أي 47.3% هذا يعني أن كل زيادة في نسبة الضمانات البنكية يلازمها زيادة في مستوى تمويل التجارة الخارجية الجزائرية بـ 47.3% وبالتالي فإن الضمانات البنكية تؤثر بنسبة 47,3% في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية .

وعليهيتم **قبولالفرضيةالثانية**التيتنصعلىأن:"الضمانات البنكية الدوليةلها تأثير ايجابي في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية"، حيث تبين أن التمويل الدوليؤثر بنسبة 47,3%في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية.

2-3-3-الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية تعزى للبيانات الشخصية.

ومنه فإن هذه الفرضية تتفرع إلى أربعة فرضيات وهي:

أولا : الفرضية الفرعية الأولى : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية تعزى لمتغير الجنس.

للتحقق من صحة هذه الفرضية استخدمت الباحثة اختبار (t) لدلالة الفروق بين المتوسطات والجدول رقم (12) التالي يوضح النتائج المتوصل اليها:

جدول رقم (12) يوضح نتائج اختبار "T" ودلالتها الإحصائية للفروق بين متوسطات درجات اجابات افراد العينة تبعا لمتغير للجنس.

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة" T"	درجة الحرية	مستوى الدلالة
ذكر	54	41,7736	6,09742	-,838	84	,405
أنثى	32	42,8438	4,98455			

المصدر: مناعدادالطالبة اعتماداعلىمخرجاتSPSSلبياناتالاستبيان

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تقارب بين المتوسطات الحسابية للجنسين حول مدى تأثير الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية تبعا لمتغير الجنس حيث بلغ متوسط الذكور (41.77) اما متوسط الاناث فبلغ (42.84) حيث جاء الفرق طفيف بينهما وما يؤكد ذلك هو قيمة T-TESTوالتي بلغت(0.83-) حيث جاءت غير دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)]

وعليه نستنتج لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية تعزى لمتغير الجنس.

ومنه يتم قبولالفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجيةتعزى لمتغير الجنس.

ثانيا: الفرضية الفرعية الثانية:لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية تعزى لمتغير السن.

لمعالجة هذه الفرضية تم استخدام اختبار التباين الأحادي كما هو مبين في الجدولرقم (13) التالي:

جدولرقم (13): نتائجاختبار" ANOVA» للفروقات تبعا لمتغير السن

مصادر التباين		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	الدلالة الاحصائية
	بين المجموعات	5,019	2	2,509	,068	,934
	داخل المجموعات	3068,202	83	36,966		
	الكلي	3073,221	85			

المصدر: مناعدادالطالبة اعتماداعلىمخرجاتSPSSلبياناتالاستبيان

من الجدول رقم (13) يتبين أن مستوى الدلالة للفروق في المتوسطات هو 0.934 =Sig وهي قيمة أكبر من 0.05، مما يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية تعزى لمتغير السن.

ومنه يتم قبولالفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجيةتعزى لمتغير السن.

ثالثا: الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجيةتعزى لمتغير المستوىالتعليمي.

ولمعالجة هذه الفرضية تم استخدام اختبار التباين الأحادي كما هو مبين في الجدول**رقم (14)**التالي:

جدولرقم(14): نتائجاختبار" ANOVA» للفروقات تبعا لمتغير المستوىالتعليمي

مصادر التباين		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	الدلالة الاحصائية
	بين المجموعات	16,483	1	16,483	,453	,503
	داخل المجموعات	3056,738	84	36,390		
	الكلي	3073,221	85			

المصدر: مناعدادالطالبة اعتماداعلىمخرجاتSPSSلبياناتالاستبيان

من الجدول رقم (14) يتبين أن مستوى الدلالة للفروق في المتوسطات هو 0.503 =Sig وهي قيمة أكبر من 0.05، مما يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية تعزى لمتغير المستوىالتعليمي.

ومنه يتم قبولالفرضية الفرعية الثالثة : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجيةتعزى لمتغير المستوىالتعليمي.

رابعا : الفرضية الفرعية الرابعة : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجيةتعزى لمتغير الخبرة.

ولمعالجة هذه الفرضية تم استخدام اختبار التباين الأحادي كما هو مبين في الجدول **رقم (15)** التالي:

مصادر التباين		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	الدلالة الاحصائية
	بين المجموعات	4,679	2	2,340	,063	,939
	داخل المجموعات	3068,542	83	36,970		
	الكلي	3073,221	85			

المصدر: مناعدادالطالبة اعتماداعلىمخرجاتSPSSلبياناتالاستبيان

من الجدول رقم (15) يتبين أن مستوى الدلالة للفروق في المتوسطات هو 0.939 =Sig وهي قيمة أكبر من 0.05، مما يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية تعزى لمتغير الخبرة.

ومنه يتم قبولالفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجيةتعزى لمتغير الخبرة.

الخلاصة:

من خلال توزيع استمارة الاستبيان على عينة الدراسة التي قدرت ب 86 عينة (من مسيري مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الناشطة في ولاية المسيلة) تحصلت على مجموعة من آراء ، قمت بتفريغها ومعالجتها باستخدام برنامج SPSS, وذلك باستعمال عدة اختبارات منها متوسط حسابي وانحراف معياري لتحديد اجابات افراد العينة وتحليل عينة دراسة معامل بيرسون والفا كرومباخ لمعرفة اتساق وانسجام عبارات الاستبيان ومدى صدقتها وثباتها ومعامل سميرنوفكولمجروف لإثبات أن البيانات تتبع توزيع طبيعي واخيرا معامل الاختبار T لتحليل اختبار الفرضيات ، وبعد عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة توصلت الى صحة قبول الفرضية التي تنص على أن لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية.

الخاتمة

لقد أثبتت البنوك قدرتها في تمويل التجارة الخارجية عن طريق مجموعة من الوسائل و الأدوات و التقنيات التي تلعب دور فعال في عملية التصدير والاستيراد ،إذ انها تتضمن حقوق المتعاملين من خلال الضمانات البنكية الدولية أو بواسطة التحصيل المستندي والاعتماد المستندي اللذان يعتبران من أكثر الطرق ضمانا فيما يخص المخاطر المختلفة التي تواجه عملية التمويل ،لذا تدخل البنوك في حل المشاكل التي تواجه اطراف التبادل في التجارة الخارجية من خلال تقنيات ساهمت في تطوير البنوك وتوسيع نشاطاتها مع الخارج ونخص بالذكر تقنية الضمانات البنكية الدولية لأنها تعهد صادر من البنك غير قابل للإرجاع ما يوفر من الأمان والثقة بين المتعاملين؛ مما سبق نجد أن الضمانات البنكية الدولية تؤدي دور هام في تمويل التجارة الخارجية من خلال اعتمادها على تقنيات تضمن للبائع والمشتري تطبيق التزاماتهم مع تدخل البنك فيما يخص مجال التجارة الخارجية.

في الأخير توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات نذكرها في التالي:

أولا: النتائج

- تعتبر البنوك أهم متدخل في مجال التجارة الخارجية لما تقدمه من خدمات في هذا المجال حيث تتدخل كوسيط ضامن والتمويل البنكي يساهم في تحسين المعاملات بين الدول عن طريق التمويلية المتعددة التي تؤدي بدورها إلى توسع قطاع التجارة الخارجية؛
- يمكن للضمانات البنكية الدولية أن تغطي مخاطر التجارة الخارجية لدورها الفعال في حماية وضمان حقوق كل من الأطراف المتدخلين وأيضا لكونها محور الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين وتعتبر تعهد غير قابل للإرجاع صادر من البنك؛
- تدخل الضمانات البنكية الدولية لحل مشاكل التجارة الخارجية لأنها تعتبر مصدر الثقة؛
- تستعمل الضمانات البنكية الدولية كأداة الدفع في عمليات التجارة الخارجية من خلال توفير تعويضات نقدية في حالة ما إذا تم الإخلال بشروط العقد؛
- تعتبر الضمانات البنكية الدولية وسيلة لتسهيل تعاملات التجارة الخارجية؛
- **الفرضية الأول غير محققة، التي** تنص على أن "تساهم الضمانات البنكية الدولية بدرجة **متوسطة** في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية"، حيث تبين من خلال دراستنا أن درجة المساهمة **عالية**؛

- **الفرضية الثانية محققة، التي** تنص على أن "الضمانات البنكية الدولية لها تأثير ايجابي في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية"، حيث تبين أن الضمانات البنكية الدولية لها تأثير إيجابي في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية ب47.3٪ وذلك من خلال ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة؛
- **الفرضية الثالثة محققة، التي** تنص على أن "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية تعزى للبيانات الشخصية"، حيث تبين من خلال اختبار الفروق أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية تعزى للجنس والسن والمستوى التعليمي والخبرة؛

ثانيا: الاقتراحات

- ضرورة العمل على تطوير الجهاز المصرفي وتحسين الخدمات المقدمة من البنوك وذلك بما يخدم المستثمرين؛
- ضرورة تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بتمويل التجارة الخارجية لتفعيل عمليات التنمية الاقتصادية؛
- ضرورة نشر الثقافة البنكية في أوساط المتعاملين في مجال التجارة الخارجية من خلال التعريف على تقنية الضمانات البنكية التي تقدمها خصوصا بعد فرض التعامل بها؛
- ضرورة فتح مجال واسع للمتعاملين الاقتصاديين في الجزائر لتمويل مشاريعهم وتجسيد تجارتهم الخارجية خاصة في مجال التصدير والاستثمار؛
- ضرورة الاهتمام بالمنتوجات خارج المحروقات من أجل تصديرها إلى الخارج وتدعيم هذه المنتوجات؛
- ضرورة إنشاء فروع في الخارج لتمويل المنتوجات الجزائرية واستثمارها.

- **ثالثا: أفاق الدراسة**

إن موضوع تمويل التجارة الخارجية عن طريق الضمانات البنكية الدولية هو موضوع يستحق الاهتمام من طرف المتعاملين من مصدرين ومستوردين ولهذا فالبحث في هذا الموضوع يتطلب الدراسة من عدة جوانب، ولهذا يمكن طرح الاشكالات التالية:

* الوسائل الحديثة التي تستعمل في تمويل التجارة الخارجية.

* فعالية الضمانات البنكية الدولية في التجارة الالكترونية.

قائمة المراجع

أولا:الكتب

1-جورجكانافوسودونميلر(2004)، **الإحصاءللتجاريين: مدخلحديث** ترجمةسلطانمحمدعبدالحميد دارالمريخ،الرياض، السعودية.

2-حسام على داود وآخرون ،2002، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسير لنشر والتوزيع للطباعة، الأردن.

3-الطاهرلطرش ،2003، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، الديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر.

4-الطاهر لطرش ،2007، **تقنيات البنوك**، الطبعة السادسة، الديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر.

5-يوسف مسعداوي،2010، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هوية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

6-محمد صالح الخاوي، إبراهيم إسماعيل سلطان ،1999، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعة طبع – نشر –التوزيع، مصر.

7-نداء محمد الصوص،2008،**التجارة الخارجية** الطبعة الأولى،مكتبة المجتمع العربي لنشر والتوزيع،مصر.

8-سلمان ناصر،2015،**التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**،الطبعة الأولى،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

9-سمير الخطيب ،2005، **قياس وإدارة المخاطرة بالبنوك**، شركة الجلال للطباعة، مصر.

10-عبد الحق بوعتروس ،2000، **الوجيز في البنوك التجارية،عمليات، تقنيات، تطبيقيات**، الجزائر.

11-عبد المنعم السيد على، نزار سعد الدين العيسى ،2004، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.

12-عبد الله الطاهر، موفق على الخليل ،2006، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، الطبعة الثانية، بوابة الجامعة الشمالية، مصر.

13-عبد المطلب عبد المجيد ،2000، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها** دار الجامعة، مصر.

14-عبد القادر بحيح ،2017، **الشامل لتقنيات اعمال البنوك**، الطبعة الثانية، دار الخلدونية، الجزائر.

15-فضيل فارس ،2013، **التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، مطبعة ألوساك رشد، الجزائر.

16-عوف محمد الكفراوي، 2011؛**النقود والبنوك**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.

17-رحيم حسين ،2008، **الاقتصاد المصرفي:مفاهيم، تحليل، تقنيات**، الطبعة الأولى، دار بهاء للنشر والتوزيع قسنطينة، الجزائر.

18-شاكر القزويني،1992،**محاضرات في اقتصاد البنوك**،الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعة،الجزائر.

19-شقيري نوري موسى وآخرون ،2015، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

20-شريف على الصوص ،2012، **التجارة الدولية:** الأسس والتطبيقات، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

ثانيا:الرسائل الجامعية

21-أسيا قاسيمي ،2009، **تحليل الضمانات في تقيم جدوى تقديم القروض في البنك**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة_ بومرداس، الجزائر.

22-نورة بوكونه ،2012، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 3، الجزائر.

23-علودة نجمة دامية ،2014، **دور المؤسسات المالية المصرفية في التجارة الخارجية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص القانون الدولي والأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة معمري – تيزي وزو، الجزائر.

24-عادل بونحاس ،2014، **دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حاج لخضر باتنة، الجزائر.

25- على سنوسي ،2016، **مواضيع مختار في مقياس ندوة البنكية**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

26-صليحة بوسليماني،2013،**تغطية مخاطر تمويل التجارة الخارجية عن طريق الوساطة المالية**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والعلوم تسيير،جامعة الجزائر.

ثالثا:المراسيم

27-القانون المداني الجزائري،14أوت 1992، المادة 91-12.

رابعا:مواقع الانترنت

28-مرون النحلة ،2010، قياسوإدارة المخاطر الماليةwww.kantakji.com8

29-.www.clubnada.jeeran.cam .

الملاحق

الملحق: رقم (1):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وتسيير

قسم علوم تجارية

استبيان

تحية طيبة ...

في إطار انجاز مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية الموسومة بـ " **دور الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية –من** وجهة نظر عينة من مسيري مؤسسة ..."

نضع بين أيديكم هذه الاستمارة بهدف استكمال الدراسة في جانبها التطبيقي، ولبلوغ أهدافها نأمل منكم تقديم يد المساعدة وذلك بالإجابة عن بنودها خدمة منكم للبحث العلمي.

من إعدادالطالبة: **إشراف الدكتورة:**

نسيمة شبيح **سامية خرخاش**

ملاحظات:

- ضع علامة (x) في الخانة المناسبة
- لا تترك فقرة دون إجابة.
- لا تضع أكثر من علامة في فقرة واحدة.

. معلومات هذا الاستبيان سرية ولا تستخدم إلا لأغراض علمية بحتة*شكرا مسبقا على تعاونكم*

أولا: البيانات الشخصية

يرجى منكم وضع علامة ((xأمام العبارة المناسبة

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2-السن:أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى45 سنة ☐ أكثر من 45 سنة ☐

3-المستوىالتعليمي: متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4-الخبرة: أقل من5 سنوات ☐ من 5 -15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

ثانيا: عبارات الاستبيان:

يرجى منكم وضع علامة (x)أما العبارة التي تمثل وجهة نظركم:

المحور الأول: مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق تماما
01	تدخل الضمانات البنكية الدولية لحل مشاكل التجارة الخارجية.					
02	تعتبر الضمانات البنكية تقنية دفع لتمويل التجارة الخارجية					
03	تعتبر الضمانات البنكية الدولية الوسيلة المفضلة للدفع الدولي.					
04	تساهم الضمانات البنكية الدولية بشكل كبير في حسن تنفيذ المعاملات الدولية.					
05	تعتبر الضمانات البنكية الدولية تعهدا غير قابلا لإرجاع صادر من البنك.					
06	يلجأ المصدر لطلب الضمانات البنكية الدولية عند عدم تسديد مستحقاته للمستورد.					
07	تعتبر الضمانات البنكية الدولية للمستورد وسيلة للضغط على المصدر.					
08	يمكن اعتبار الضمانات البنكية الدولية كأداة الدفع					
09	يمكن أن تدفع الضمانات البنكية الدولية على أقساط.					
10	تعتبر الضمانات البنكية الدولية تقنية دفع لإتمام الصفقات التجارية الخارجية في أحسن الظروف.					
11	تعتبر تقنية الاعتماد المستندي أداة ضمان للصفقات الخارجية.					
12	يستعمل التمويل القصير الأجل للتجارة الخارجية في تمويل الصفقات الخاصة بتبادل السلع والخدمات بغرض تسهيلها وتوسعها.					
13	يهدف التمويل المتوسط وطويل الأجل إلى توفير الوسائل الضرورية لتسهيل وتطور التجارة الخارجية.					

المحور الثاني: تأثير الضمانات البنكية الدولية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	لا ادري	غير موافق	غير موافق تماما
14	الضمانات البنكية الدولية تغطي مخاطر التجارة الخارجية لدورها الفعال في حماية وضمان حقوق جميع الأطراف.					
15	تعتبر الضمانات البنكية الدولية أداة الدفع وإثبات حق المتعاملين الاقتصاديين.					
16	تغطي الضمانات البنكية الدولية مخاطر التجارة الخارجية وذلك بتوفير وسائل لتغطية هذه المخاطر.					
17	الضمانات البنكية الدولية تغطي مخاطر التجارة الخارجية لأنها تمثل محور الثقة بين المتعاملين الدوليين الاقتصاديين.					
18	تعتبر الضمانات البنكية الدولية عنصر الثقة في التجارة الخارجية.					
19	تغطي الضمانات البنكية الدولية مخاطر التجارة الخارجية الناتجة على حالات العجز او الإفلاس.					
20	تغطي الضمانات البنكية الدولية مخاطر التجارة الخارجية المتمثلة في تبني تكنولوجيا غير الملائمة.					
21	تغطي الضمانات البنكية الدولية مخاطر التجارة الخارجية التي تتمثل في المخاطر الاقتصادية.					
22	تغطي الضمانات البنكية الدولية مخاطر التجارة الخارجية في حالة زيادة المفاجئة في أحد العوامل الإنتاج.					
23	يستخدم التحصيل المستندي كوسيط في تسهيل عمليات التجارة الخارجية.					
24	يستخدم الائتمان الايجاري الدولي في التجارة الخارجية.					

الملحق: رقم(2):

قائمة المحكمين

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة
1	سامية خرخاش	أستاذة محاضرة (ا)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
2	لخضر عزي	أستاذ تعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة
3	سميرة عميش	أستاذة محاضرة(ا)	جامعة محمد بوضياف المسيلة

الملحق: رقم (3): قائمة المؤسسات

المؤسسات	طبيعة المؤسسة	المنطقة
بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR	عمومية	المسيلة
بنك التنمية المحلية BDL	عمومية	المسيلة
بنك الوطني الجزائريBNA	عمومية	المسيلة
بنك القرض الشعبي CPA	عمومية	المسيلة
بنك الجزائري الخارجيBEA	عمومية	المسيلة
شركةALgal+	مختلطة	المسيلة

الملحق رقم (04):

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	54	62.8	62.8	62.8
	أنثى	32	37.2	37.2	100.0
	Total	86	100.0	100.0	

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقلمن 30 سنة	21	24.4	24.4	24.4
	من 30 الى 45 سنة	59	68.6	68.6	93.0
	اكثرمن 45 سنة	6	7.0	7.0	100.0
	Total	86	100.0	100.0	

المستوىالتعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوي	2	2.3	2.3	2.3
	جامعي	84	97.7	97.7	100.0
	Total	86	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقلمن 5 سنوات	41	47.7	47.7	47.7
	من 5 الى 15 سنة	35	40.7	40.7	88.4
	أكثرمن 15 سنة	10	11.6	11.6	100.0
	Total	86	100.0	100.0	

Corrélations															
تساهم الضمانات البنكية الدولية بدرجة متوسطة في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية	Q13	Q12	Q11	Q10	Q9	Q8	Q7	Q6	Q5	Q4	Q3	Q2	Q1		
,505**	-,013	,060	,146	,144	,095	-,078	,072	,117	,324**	,495**	,436**	,521**	1	Corrélation de Pearson	Q1
,000	,902	,582	,180	,186	,383	,474	,508	,282	,002	,000	,000	,000		Sig. (bilatérale)	
86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	N	
,496**	,158	-,083	,136	,258*	,022	,096	,002	-,063	,472**	,333**	,337**	1	,521**	Corrélation de Pearson	Q2
,000	,145	,445	,213	,016	,838	,381	,987	,564	,000	,002	,001		,000	Sig. (bilatérale)	
86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	N	
,677**	,292**	,026	,119	,368**	,272*	,270*	,133	,218*	,230*	,541**	1	,337**	,436**	Corrélation de Pearson	Q3
,000	,006	,814	,276	,000	,011	,012	,222	,044	,033	,000		,001	,000	Sig. (bilatérale)	
86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	N	
,630**	,171	,143	,325**	,370**	-,012	,033	,103	,264*	,328**	1	,541**	,333**	,495**	Corrélation de Pearson	Q4
,000	,115	,190	,002	,000	,910	,766	,344	,014	,002		,000	,002	,000	Sig. (bilatérale)	
86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	N	
,598**	,129	-,037	,060	,407**	,304**	,210	-,007	,244*	1	,328**	,230*	,472**	,324**	Corrélation de Pearson	Q5
,000	,237	,736	,583	,000	,004	,052	,948	,023		,002	,033	,000	,002	Sig. (bilatérale)	
86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	N	
,461**	,183	,240*	,098	,307**	-,011	,183	,244*	1	,244*	,264*	,218*	-,063	,117	Corrélation de Pearson	Q6
,000	,091	,026	,369	,004	,921	,092	,024		,023	,014	,044	,564	,282	Sig. (bilatérale)	
86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	N	
,394**	,272*	,264*	,196	,074	,160	,055	1	,244*	-,007	,103	,133	,002	,072	Corrélation de Pearson	Q7

,000	,011	,014	,070	,497	,142	,614		,024	,948	,344	,222	,987	,508	Sig. (bilatérale)	
86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	N	
,429**	,151	-,089	-,124	,400**	,430**	1	,055	,183	,210	,033	,270*	,096	-,078	Corrélation de Pearson	Q8
,000	,164	,414	,256	,000	,000		,614	,092	,052	,766	,012	,381	,474	Sig. (bilatérale)	
86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	N	
,383**	,075	-,011	-,225*	,137	1	,430**	,160	-,011	,304**	-,012	,272*	,022	,095	Corrélation de Pearson	Q9
,000	,495	,919	,037	,209		,000	,142	,921	,004	,910	,011	,838	,383	Sig. (bilatérale)	
86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	N	
,634**	,268*	,032	,213*	1	,137	,400**	,074	,307**	,407**	,370**	,368**	,258*	,144	Corrélation de Pearson	Q10
,000	,013	,772	,049		,209	,000	,497	,004	,000	,000	,000	,016	,186	Sig. (bilatérale)	
86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	N	
,379**	,312**	,515**	1	,213*	-,225*	-,124	,196	,098	,060	,325**	,119	,136	,146	Corrélation de Pearson	Q11
,000	,003	,000		,049	,037	,256	,070	,369	,583	,002	,276	,213	,180	Sig. (bilatérale)	
86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	N	
,322**	,388**	1	,515**	,032	-,011	-,089	,264*	,240*	-,037	,143	,026	-,083	,060	Corrélation de Pearson	Q12
,002	,000		,000	,772	,919	,414	,014	,026	,736	,190	,814	,445	,582	Sig. (bilatérale)	
86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	N	
,511**	1	,388**	,312**	,268*	,075	,151	,272*	,183	,129	,171	,292**	,158	-,013	Corrélation de Pearson	Q13
,000		,000	,003	,013	,495	,164	,011	,091	,237	,115	,006	,145	,902	Sig. (bilatérale)	
86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	N	
1	,511**	,322**	,379**	,634**	,383**	,429**	,394**	,461**	,598**	,630**	,677**	,496**	,505**	Corrélation de Pearson	تساهم الضمانات البنكية الدولية بدرجة متوسطة في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية
	,000	,002	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	Sig. (bilatérale)	
86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	86	N	

**. La corrélationestsignificative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélationestsignificativ1e au niveau 0.05 (bilatéral).

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Devation	Std. Error Mean
تدخل الضمانات البنكية الدولية لحل مشاكل التجارة الخارجية.	86	4.0116	.84706	.09134
تعتبر الضمانات البنكية تقنية دفع لتمويل التجارة الخارجية	86	3.9186	.82910	.08940
تعتبر الضمانات البنكية الدولية الوسيلة المفضلة للدفع الدولي.	86	3.6163	1.06460	.11480
تساهم الضمانات البنكية الدولية بشكل كبير في حسن تنفيذ المعاملات الدولية.	86	3.8372	.93129	.10042
تعتبر الضمانات البنكية الدولية تعهدا غير قابل للإرجاع صادر من البنك.	86	3.5349	1.13446	.12233
يلجأ المصدر لطلب الضمانات البنكية الدولية عند عدم تسديد مستحقاته للمستورد.	86	3.8953	.84058	.09064
تعتبر الضمانات البنكية الدولية للمستورد وسيلة للضغط على المصدر.	86	3.7326	1.01082	.10900
يمكن اعتبار الضمانات البنكية الدولية كأداة الدفع	86	3.6860	1.00892	.10879
يمكن أن تدفع الضمانات البنكية الدولية على أقساط.	86	3.3605	.96908	.10450
تعتبر الضمانات البنكية الدولية تقنية دفع لإتمام الصفقات التجارية الخارجية في أحسن الظروف.	86	3.8372	.98052	.10573
تعتبر تقنية الاعتماد المستندي أداة ضمان للصفقات الخارجية.	86	4.0349	.75845	.08179
يستعمل التمويل القصير الأجل للتجارة الخارجية في تمويل الصفقات الخاصة بتبادل السلع والخدمات بغرض تسهيلها وتوسعها.	86	3.9884	.69442	.07488
يهدف التمويل المتوسط وطويل الأجل إلى توفير الوسائل الضرورية لتسهيل وتطور التجارة الخارجية.	86	3.8837	.91290	.09844

Statistiques de groupe					
Erreur standard moyenne	Ecart-type	Moyenne	N	الجنس	
,83754	6,09742	41,7736	53	ذكر	الضمانات البنكية الدولية لها إيجابي في تمويل التجارة الخارجية الجزائريةتأثير
,88115	4,98455	42,8438	32	أنثى	

ANOVA[a]					
Sig.	D	Moyenne des carrés	ddl	Somme des carrés	Modèle
,000[b]	74,595	1403,485	1	1403,485	Régression
		18,815	83	1561,621	Résidu
			84	2965,106	Total
a. Variable dépendante : تساهم الضمانات البنكية الدولية بدرجمتوسطة في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية					

Statistiques de fiabilité	
Nombre d'éléments	Alpha de Cronbach
13	,724

Statistiques de fiabilité	
Nombre d'éléments	Alpha de Cronbach
11	,735

تم بحمد الله

الملخص:

تعتبر البنوك من أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها في تمويل التجارة الخارجية، حيث توفر لها أهم مصادر التمويل للنهوض بالتنمية الاقتصادية، لذا هدفت هذه الدراسة لتبيان الضمانات البنكية الدولية وكذا أهم المخاطر التي يمكن للضمانات البنكية الدولية تغطيتها وطرق الحد منها.

من بين أهم النتائج التي توصلت إليها دراستنا تمثلت في: تعتبر البنوك أهم متدخل في مجال التجارة الخارجية لما تقدمه من خدمات وأن هذه البنوك هي بمثابة الوسيط الضامن وأن التمويل البنكي يساعد في تحسين المعاملات بين الدول عن طريق التمويلية المتعددة التي تؤدي بدورها إلى توسيع قطاع التجارة الخارجية الجزائرية. في الأخير نقترح: ضرورة نشر الثقافة البنكية في أوساط المتعاملين في مجال التجارة الخارجية من خلال التعريف على تقنية الضمانات البنكية التي تقدمها حصوصا بعد فرض التعامل بها

الكلمات المفتاحية: الضمان البنكي–التمويل البنكي–التجارة الخارجية الجزائرية.

Abstract:

Banks are one of the most important pillars of foreign trade financing. Which provides the most important sources of funding for the promotion of economic development .The aim if this study is to identify the international banking guarantees as well as the most important risks that international bank guarantees can cover and the ways of reducing them?

Among the most important results of our study: Banks are considered as the most important intervention in foreign trade because of its offered services and these banks are as the guarantor. Bank financing helps to improve the transactions between countries through multiple financing, which in turn leads to expansion of the Algerian foreign trade sector. At last, we suggest the need to spread the banking culture among the dealers in the field of foreign Trade through the definition of the technology of bank guarantees, especially after the imposition of dealing with them.

Keywords: bank guarantee- Bank financing- Algerian foreign trade